



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٣

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يورنتي سوليس (بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
هورن (أستراليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع
القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستستمع اللجنة أولا،
وفقا لبرنامج عملها، إلى المتكلمين المتبقين على القائمة المتجددة
لمجموعة "الأسلحة النووية"، ومن ثم تستمع إلى الوفود الراغبة
في ممارسة حقها في الرد في إطار المجموعة. وستبدأ اللجنة أيضا،
إذا سمح الوقت، نظرها في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل
الأخرى" بعد ظهر اليوم.

السيدة سكرتن (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن أعضاء "مجموعة إلغاء

حالة التأهب" - السويد وسويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا
وبلدي، نيوزيلندا - بشأن المسألة الهامة المتمثلة في خفض
درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، أو إلغاء
حالة التأهب.

لقد أنشئت "مجموعة إلغاء حالة التأهب" في عام
٢٠٠٧. وما فتئنا، منذ ذلك الحين، ندعو الدول التي تبقي
على منظومات الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى إلى
إلغاء حالة التأهب هذه، كخطوة ملموسة نحو نزع السلاح
النووي وكثديير للحد من المخاطر على حد سواء. ونتفق مع
رأي الأمين العام، المطروح في خطته لنزع السلاح، بشأن الحاجة
الملحة إلى الحد من المخاطر ونزع السلاح النووي، ونسلم كذلك
بأن إلغاء حالة التأهب ينبغي أن يكون مسألة يوجد بشأنها
توافق دولي قوي في الآراء.

كما حث الأمين العام، في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح
في هذا العام، على وضع تدابير للحد من المخاطر تساعد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1932988 (A)

تحوّلا عن الالتزامات القائمة. وفي هذا الوقت الذي يزداد فيه التوتر الدولي، يمكن تحقيق الاستقرار على أفضل وجه بالوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة. وخلال دورة الجمعية العامة في العام الماضي، صوتت ١٧٥ دولة مؤيدة لقرار "مجموعة إلغاء حالة التأهب" بشأن تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمظومات الأسلحة النووية (القرار ٦٠/٧٣)، والذي شارك عدد كبير من الدول في تقديمه. وبعث ذلك برسالة واضحة بشأن ضرورة تحديد الجهود لضمان الوفاء بالالتزامات بتخفيض الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية الموضوعة في حالة تأهب قصوى. ونعتمد طرح هذه المسألة على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في العام المقبل.

بعد حوالي ١٢ عاما من إنشاء "مجموعة إلغاء حالة التأهب"، لم تزد رسالتنا إلا إلحاحا. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ فوراً الالتزامات المتفق عليها سابقاً بشأن إلغاء حالة التأهب وأن تتخذ خطوات للتعجيل بخفض الجاهزية العملياتية، وذلك بصورة أحادية أو على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، وكفالة إنهاء حالة التأهب القصوى لجميع الأسلحة النووية. ونتطلع إلى العمل معا في المحافل ذات الصلة لإحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن إلغاء حالة التأهب.

السيدة حسين (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): إن الإزالة التامة للأسلحة النووية مسؤولية ينبغي لنا جميعاً أن نتحملها إذا أردنا أن ننهض بالجهود العالمية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. والتهديد الخطير الذي يشكله استمرار حيازة الأسلحة النووية، حتى من جانب قلة من الدول، يمثل تهديداً وجوديا للسلم العالمي ومستقبل البشرية. وتدعو ملديف الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التقيد بمعاهدات عدم الانتشار ومواصلة تفكيك ترساناتها النووية.

إن ملديف، اليوم، من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية القليلة التي صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وقد قمنا

على تخفيف حدة التوترات وإنقاذنا من حافة الهاوية النووية. فالمخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية ستظل ماثلة ما دامت تلك الأسلحة موجودة. ومن المعروف جيدا أن تلك المخاطر تتضاعف بشكل كبير عندما تكون الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى. وتشمل تلك المخاطر عمليات الإطلاق غير المقصودة بسبب عطل فني أو خطأ يرتكبه المسؤول عن التشغيل واحتمال التفسير الخاطئ لبيانات الإنذار المبكر وإخفاقات نظم الإنذار المبكر وتقاريرها الخاطئة واستخدام الأسلحة النووية من قبل جهات فاعلة غير مأذون لها، مثل: الوحدات العسكرية المارقة أو الإرهابيين أو منفذي الهجمات الإلكترونية.

ومن المسلم به على نطاق واسع أيضا، بما في ذلك من جانب القادة العسكريين السابقين من الدول التي تمتلك أكبر الترسانات النووية، أن أعلى قيمة لإلغاء حالة التأهب تكون في أوقات اشتداد التوترات - مثل وقتنا الحاضر. وإزاء تلك الخلفية، ينبغي أن تكون مسألة اتخاذ إجراءات عاجلة لإلغاء حالة التأهب ملحة. وهذا ليس مجرد شاغل نظري، بل يستند إلى التاريخ الطويل من الحوادث والحالات التي نجونا فيها بأعجوبة من حدوث كارثة، ولا سيما من جانب الحائزين لأكثر الترسانات النووية. فخلال العقود القليلة الماضية، تلقت كل من الولايات المتحدة وروسيا معلومات خاطئة من أجهزة استشعار الإنذار المبكر أو قامت بتفسير بيانات الإنذار بصورة خاطئة. وفي كل حالة، كنا محظوظين للغاية بأنه تم تفادي وقوع كارثة. ولكن نظرا للعواقب المدمرة لأي استخدام للأسلحة النووية، سواء كان عمداً أو عرضياً، لا يكفي أن نواصل الاعتماد على حسن الحظ.

ونأسف لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تنصلت من اعترافها السابق بمخاطر وجود قوات نووية في حالة تأهب قصوى. وتعكس الجهود الرامية إلى الدفاع عن الإبقاء على الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى أو التشجيع عليه

للجنة أن وفد بلدي سيغتنم كل فرصة لتذكير الدول الأعضاء بأن أفضل ما يمكن أن نكرم به ضحايا تلك التفجيرات هو التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية وضمن دخولها حيز النفاذ بسرعة.

وندعو إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وندين استخدامها والتهديد باستخدامها ومجرد وجودها لأنها تعرض بقاء البشرية للخطر. ولا يمكن لأي بلد بمفرده، ولا حتى أقوى البلدان، ولا حتى جميع البلدان مُتحدة، أن تتحمل أو تتفادى العواقب المدمرة للانفجار النووي، سواء كان متعمداً أو عرضياً. وبالإضافة إلى أن وجود الأسلحة النووية يمثل تحدياً وجودياً، فهو يحول دون توطيد نظام عالمي ديمقراطي ويحرمنا من ثقافة السلام والدبلوماسية والشعور بالحفاظ على البشرية.

وباعتبار إكوادور جزءاً من أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، فإنها تحت جميع الدول على بذل الجهود لتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وأود أن أسلط الضوء على الاجتماع الذي نظّمته في نيويورك في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر البعثات الدائمة للولايات المتحدة وكازاخستان والنمسا ونيوزيلندا، إلى جانب الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية، وبمشاركة رئيس اللجنة الأولى، والذي عُرضت فيه تقارير عن مختلف حلقات العمل الإقليمية بشأن هذه المسألة.

وسنحقق علماً أكثر أمناً عندما تتمكن من تهيئة الظروف اللازمة لعقد حلقات العمل هذه في كل منطقة من مناطق العالم. ويعتقد بلدي أن تغيير نهج المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان التي تتمركز فيها الأسلحة النووية أو التي تخضع لما يسمى بالحماية النووية أمر أساسي لبناء عالم يسوده السلام. ونعتقد أيضاً أنه من المهم والمؤسف على حد سواء أنه كلما ازدادت الصعوبات التي تواجهها تعددية الأطراف، كلما ازداد الخطاب عن التهديدات النووية. إن معاهدة حظر

بذلك في أيلول/سبتمبر. واستند قرارنا بالانضمام إلى المعاهدة إلى الاعتقاد الراسخ بأنه ينبغي عدم تعريض أي بلد أو شعب لخطر استخدام هذه الأسلحة. فملديف دولة محبة للسلام. ولم نتج على الإطلاق أسلحة من أي نوع، كما إننا لا نرغب في القيام بذلك في المستقبل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن من واجبنا الأخلاقي وواجبنا القانوني بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن نعمل على تعزيز وإنفاذ الآلية الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، التي لا تزال اللجنة الأولى إحدى ركائزها الرئيسية.

وتفخر ملديف بموقعها في المحيط الهندي، الذي عينته الجمعية العامة منطقة سلام في عام ١٩٧١ باتخاذها للقرار ٢٨٣٢ (د-٢٦). ولا نزال نعتقد أن من مصلحتنا الفضلى أن نحافظ على المحيط الهندي كم منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

لقد أصبح الإرهاب أحد أكبر التهديدات الدولية في هذا القرن. وتشعر ملديف بقلق عميق إزاء الخطر المحتمل المتمثل في سيطرة الجهات الفاعلة من غير الدول على المصادر المشعة التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية. ونحث المجتمع الدولي على تخصيص الموارد الكافية والتعاون الكامل بغية منع الإرهابيين من سرقة هذه المواد النووية أو الحصول عليها. إن البشرية والكوكب الذي نعيش فيه يواجهان بالفعل التهديد الخطير المتمثل في تغير المناخ، ولا يمكننا أن نفكر أيضاً في نهاية العالم بسبب الأسلحة النووية. وتوفر تعددية الأطراف إطاراً يمكننا من أن نحدد لأنفسنا هدف بناء عالم خال من التهديدات النووية. ويجب علينا الآن أن نضاعف الجهود من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيد فيالو كاروليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):

بعد أقل من ١٠ أشهر سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. وكما قلت أثناء المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.9)، أؤكد

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحدد إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية في بعض الأحيان الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالأسلحة النووية، وقد خفضت عتبة استخدام هذه الأسلحة. والصكوك الثنائية الرامية إلى منع سباق التسلح النووي تتفكك الواحد تلو الآخر، دون بدائل موثوقة. وقد حالت بعض الدول دون نجاح مختلف مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ولم تبد أي إرادة سياسية للامتثال للالتزامات القانونية ببدء مفاوضات مجددة نحو نزع السلاح النووي. ومن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة، بما في ذلك انسحابها مؤخرا من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة، تقوض السلم والأمن الدوليين.

ولا يزال النظام الإسرائيلي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس طرفا في معاهدة عدم الانتشار والعائق الوحيد أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وبمساعدة الولايات المتحدة ودعمها، يواصل هذا النظام العدواني والمخالف للقانون بناء ترساناته النووية ويهدد إيران أحيانا بالإبادة النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا ينبغي لأحد أن يمتلك أسلحة نووية. لكن هناك بعض الخطوات الحاسمة لتعزيز الأمن الدولي. فالدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تفي بالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن الحيوي أن تمثل الولايات المتحدة لأحكام الصكوك ذات الصلة التي هي طرف فيها. ويجب على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها طرفا غير حائز للأسلحة النووية، دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. ويجب على الولايات المتحدة أن تكف عن تقديم المساعدة المباشرة وغير المباشرة لبرنامج إسرائيل للأسلحة النووية، وينبغي للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ أن يتخذ قرارات

الأسلحة النووية تندمج على نحو كامل في الهيكل الحالي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وسيكون النص الكامل لبياني متاحاً على الموقع الإلكتروني PaperSmart، ولكني أود أن أختتم بياني بالقول إن إكوادور تعرب مرة أخرى عن رفضها التام لأي تصور أو تخطيط أو تطوير للتجارب النووية. ونكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونحث المجتمع الدولي على تضافر الجهود لتحقيق بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية ليعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.4.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تود إيران أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11).

تشكل الأسلحة النووية تهديدا وجوديا للبشرية. فبعد مرور أربعة وسبعين عاما على استخدامها لأول مرة، وعلى الرغم من النداء الجماعي الذي وجهه المجتمع الدولي إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تف بالتزاماتها القانونية في مجال نزع السلاح النووي، فإن السياسات النووية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تعيق إحراز التقدم في عملية نزع السلاح النووي، وهي مصدر قلق عميق، لأن تلك الدول تواصل بناء ترساناتها النووية.

ولا تزال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تحاول تحقيق التفوق النووي من خلال حلقة مفرغة من سباق التسلح النووي وسباق لتحديث أسلحتها النووية. إنها ترفض منح ضمانات أمنية عالمية وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك رئيسي في نظام معاهدة عدم الانتشار. وهو مصمم لعرقلة تطوير الأسلحة النووية بشكل فعلي وإقامة حاجز لا يمكن تجاوزه أمام تحسين الأسلحة النووية وتوسيع نطاقها. ونؤكد من جديد التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى تكثيف جهودها لضمان دخولها حيز النفاذ. وندعو الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من المعاهدة وإعادة النظر في مسألة التصديق عليها قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

إن التزام الاتحاد الروسي بمهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تجسد باستمرار في إجراءات عملية ملموسة. لقد نفذنا بالكامل جميع التزاماتنا التعاقدية بموجب الاتفاقات الثنائية ذات الصلة والتزمنا بها بدقة. ولكن الأزمات تجلت في مجال تحديد الأسلحة النووية. وتعين علينا أن نلاحظ مع الأسف الشديد مرة أخرى أن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وهي اتفاق رئيسي لنزع السلاح، قد أنهت بعد انسحاب الولايات المتحدة بذرائع ملفقة. والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، يسعى إلى منع حدوث أزمات جديدة في مجال القذائف. وقد أعلننا من جانب واحد وسوف ننفذ وقفا اختياريا للقذائف الأرضية المتوسطة المدى طالما لم تظهر أي قذائف أمريكية من هذا النوع في المناطق ذات الصلة. وندعو الولايات المتحدة وحلفائها إلى الرد باتخاذ خطوات مماثلة.

ونلاحظ مع القلق استمرار عدم وضوح الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستقبل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) الجديدة، التي تنتهي في غضون أقل من ١٨ شهرا. وفي ظل الظروف الراهنة، سيكون من المنطقي تمديد الاتفاق، الذي من شأنه أن يحول دون تدهور حالة الاستقرار الاستراتيجي تدهورا تاما، وأن يوفر

لملموسة تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

وفي الختام، يشرفني أن أعرض مشروع القرار نصف السنوي لإيران، "متابعة التزامات نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في السنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠"، (A/C.1/74/L.4). وستتاح النسخة الكاملة من بياني على بوابة PaperSmart.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن تخليص العالم من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، هو إحدى الأولويات العليا للسياسة الخارجية لروسيا. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤدي دورا أساسيا في تحقيق ذلك الهدف. ونعلق أهمية خاصة على الاختتام الناجح للدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ونحن على استعداد للتعاون بنشاط مع جميع الشركاء للتغلب على الخلافات المتبقية التي تحول دون زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نشدد على مدى أهمية تنفيذ القرارات المتخذة خلال دورات الاستعراض السابقة.

ونعلق أهمية خاصة على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعتقد أن حل تلك المسألة يخدم مصالح جميع بلدان المنطقة وسيساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وستشارك روسيا في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وسنعمل كل ما في وسعنا لدعم نتائجه الناجحة. ونعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصرا هاما في نظام عدم الانتشار.

وتؤيد إسبانيا أيضا البلدان التي ترغب في تطوير قدرات نووية للأغراض السلمية بطريقة مسؤولة وشفافة، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار وفي امتثال صارم لالتزاماتها الدولية في مجالي الأمن التكنولوجي والمادي وعدم الانتشار. ونسلط الضوء على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها ضامنا للتحقق من المعاهدة في مجالي عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يكمله البروتوكول الإضافي، بوصفه المعيار الدولي للتحقق والشفافية.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية هامة أخرى لإسبانيا. ولذلك، ندعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بغية كفالة دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي هو أداة رئيسية في الإطار القانوني الدولي الحالي في هذا المجال. وقد تعاونت إسبانيا مع بلدان أخرى في مكافحة انتشار القدرات النووية إلى الجماعات والقوات المسلحة وفي منع الإرهاب النووي، ونعتمد مواصلة العمل في تلك المجالات.

السيدة بوغوميلوفا - راشيفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا، باسم البلدان الـ ٢٩ المتقاربة لتفكير (انظر A/C.1/74/PV.11).

لا تزال بلغاريا ملتزمة التزاما تاما بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عالميا وقابلا للتحقق ولا رجعة فيه، على أساس نهج تدريجي. ونحن مقتنعون بأن هذا النهج لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما مادتها السادسة.

الوقت لاستكشاف النهج الممكنة إزاء الأسلحة والتكنولوجيات العسكرية الجديدة الناشئة. وستكون النسخة الكاملة لبياننا متاحة على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد إنزكويردو أورتيث دو زاراي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل هولندا، باسم مجموعة من الدول (انظر A/C.1/74/PV.11). وستكون النسخة الكاملة لبياننا متاحة على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

ترى إسبانيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار ومنبر النهوض بعملية نزع السلاح النووي وتطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض المدنية. ونسلط الضوء على الأهمية الرئيسية لكل ركيزة من الركائز الثلاث للمعاهدة والحاجة إلى تنفيذها بشكل متوازن ومتكامل. إن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل يمثل فرصة وتحديا لنا جميعا للعمل على إضفاء مضمون أكبر على المعاهدة وتحقيق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء.

ويجب تطوير جهود نزع السلاح بإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح وفقا للمادة السادسة من المعاهدة والاتفاق على تدابير الشفافية الأخرى. ويجب أن نواصل العمل على إيجاد إطار من الثقة يسمح لنا بالتوصل إلى التزامات محددة. ونرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد، مثل مبادرة نقاط الانطلاق، التي نحن جزء منها، ونعتقد أنها تمثل فرصة جيدة لتعزيز نزع السلاح من خلال اتخاذ خطوات محددة وملموسة.

وتعلق إسبانيا أهمية كبيرة على عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بمشاركة جميع دول المنطقة.

في نزع السلاح النووي، وتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، تمشيا مع أهداف وغايات معاهدة عدم الانتشار.

السيد ماسوكو (إسواتيني) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة إسواتيني البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11)، وممثل زامبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.12). ويود وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

تكرر مملكة إسواتيني دعوتها الملحة السابقة من أجل أن يكون كوكبنا والفضاء الخارجي خاليين من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام العالمي ومستقبل بقاء الجنس البشري. وتؤيد إسواتيني مبدأ نزع السلاح النووي الكامل باعتباره شرطا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق رحبت إسواتيني باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ونشدد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لن تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل ستكمل وتعزز نظام عدم الانتشار النووي، الذي يركز إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يغتنم الفرصة جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تنضوي تحت ما يسمى بالمظلة النووية، لمتابعة الدعوة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا تزال الأولوية القصوى للمملكة واضحة. إن تحقيق نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هما الهدف العام لمعاهدة عدم الانتشار. وتشير إسواتيني كذلك إلى قلقها العميق إزاء بطء التقدم الذي تحرزه الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولذلك تصر إسواتيني على تنفيذ جميع التدابير والتعهدات المتفق عليها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق المعاهدة.

وتتشاطر بلغاريا الشواغل بشأن التطورات الراهنة في ميادين عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. سيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى الخامسة والعشرين لتمديداتها. وعلينا أن نؤكد من جديد أهميتها وصلاحيتها للحفاظ على الزخم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ركائزها الثلاث مهمة بنفس القدر ويعزز بعضها بعضا وتسهم في السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وسيكون المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة لدعم وتعزيز معاهدة عدم الانتشار مرة أخرى بوصفها الصك الرئيسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وينبغي ألا ندخر جهدا لكفالة نجاح المؤتمر.

ونعتقد أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها ليسا ضرورة سياسية فحسب، بل ولبنة عملية لنزع السلاح النووي. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع عليها، لا تزال جهود المجتمع الدولي مطلوبة لبدء نفاذ المعاهدة. وبلغاريا، بوصفها دولة من دول المرفق ٢، هي من بين الدول التي وقعت وصدقت على المعاهدة. ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على المعاهدة وتصدق عليها على القيام بذلك من دون إبطاء.

ولا تزال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى أولوياتنا العليا في مجال نزع السلاح النووي. ونشاط الرأي القائل بأن من الضروري بدء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن، لأنها بلا شك مسألة حان وقت التفاوض بشأنها. ونعتقد أنه ببناء الثقة وكفالة إشراك الجميع، سيكون من الممكن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن للتحقق من نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية أن يكونا بمثابة تدابير هامة لبناء الثقة، وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، والإسهام

النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندابا، المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ولذلك تحت ملاوي جميع الدول الأعضاء على التوقف عن مداينة الأمم المتحدة بشأن المسائل الهامة لنزع السلاح النووي. فالأمم المتحدة يمكن أن تحقق، بالجهود المتضافرة، ولايتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، تشجع ملاوي الدول الأعضاء على استخدام الدبلوماسية المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن تلك المعاهدات والمبادرات وتنفيذها بغية تمكين الأمم المتحدة من تحقيق جدول أعمالها لنزع السلاح.

السيدة كوينتيرو كورّا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):
تؤيد كولومبيا نزع السلاح العام الكامل. ويؤكد بلدي من جديد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الرئيسية الثلاث، نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعلم والتكنولوجيا. وأود أيضا أن أسلط الضوء على المساهمة التي قدمتها استخداماتها السلمية في المجالات المتصلة بالتنمية.

سيعقد المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠. وتدعو كولومبيا جميع الدول - الدول النووية وغير النووية على حد سواء - إلى العمل معا لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، التي لا تزال حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والتغلب على أي عوامل سياسية قد تؤثر على المداولات.

وتؤيد كولومبيا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى ماثلة كوسيلة للإسهام

وفي الوقت الذي تحتفل فيه أفريقيا والعالم بأسره بالذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة بليندابا، تؤكد إسواتيني من جديد التزامها بالمعاهدة، التي تؤكد من جديد على مركز أفريقيا كمناطق خالية من الأسلحة النووية وتعمل كدروع للأراضي الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر أي تجارب لتلك الأسلحة في كامل الحيز الذي يشكل القارة الأفريقية.

وتود إسواتيني أن تشدد على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، ولا سيما قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن الاستخدام العرضي أو المتعمد للأسلحة نووية أو تفجيرها. وتدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار عواقب استخدام تلك الأسلحة على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، في جملة أمور، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيكها والتخلي عنها.

السيد ميزاتي (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد ملاوي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11)، وزامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.12).

يوجد في الواقع ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي خطير في العالم، وتدرك ملاوي حجم الدمار الذي تسببه تلك الأسلحة للعالم بأسره، ولا سيما للبشرية. ولهذا السبب تدين ملاوي استخدام الأسلحة النووية في أي مكان في العالم. ونؤيد جميع مبادرات ومعاهدات نزع السلاح النووي، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٦٨، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

السيدة سيهايك - سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): تلتزم إسرائيل باستمرار بالعمل بمسؤولية وبانتهاج سياسة ضبط النفس في المجال النووي، مع التركيز بوجه خاص على أهداف ومبادئ نظام عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، نحن ملتزمون بمختلف آليات السلامة والأمن النوويين، كما يوضح بياننا الكامل الذي سيتاح على البوابة الموفرة للورق PaperSmart. لقد صوتت إسرائيل معارضة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ونود أن نؤكد رأينا الراسخ بأن المعاهدة لا تنشئ قانونا دوليا عرفيا يتصل بموضوع المعاهدة أو محتواها أو تسهم في تطويره أو تشير إلى وجوده.

وفي حين تقدر إسرائيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعترف بإسهامها في نظام عدم الانتشار، فإنها لن تكون فعالة إلا بقدر فعالية مستوى امتثال الأطراف فيها، كما هو الحال مع أي صك آخر لتحديد الأسلحة. ولذلك فمن المؤسف جدا أن معاهدة عدم الانتشار غير كافية للتصدي بشكل كامل للتقدم المتعمد للدول في البرامج النووية العسكرية السرية، ولا سيما في الشرق الأوسط. ونتيجة لثقافة عدم الامتثال عند بعض بلدان الشرق الأوسط فيما يتعلق باحترام الالتزامات الملزمة، ورغبة بعض الدول في المجتمع الدولي في تجاهل ذلك السلوك الجانح، فإن هيكل تحديد الأسلحة لا يوفر حولا كافية للاحتياجات الأمنية لعدد من البلدان في الشرق الأوسط. ولا تزال إيران تشكل أكبر تهديد للشرق الأوسط وخارجه. وعندما اكتُشفت انتهاكات إيران في نهاية المطاف، كانت معاهدة عدم الانتشار تفتقر إلى الأدوات اللازمة للاعتراف بها ومعالجتها على النحو المناسب وفي الوقت المناسب. ولا تزال سورية أيضا ملفا مفتوحا بانتهاكاتهما وعدم امتثالها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث رفض نظام الأسد أيضا تقديم إجابات عن برنامجيه النووي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في السلام والأمن. ونود أيضا أن نسلط الضوء على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي هو أداة قيمة للأمم المتحدة تكمل الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويلتزم بلدي التزاما راسخا بتعددية الأطراف، ويعتقد أن المحافل المتعددة الأطراف هي الأماكن المناسبة لمعالجة المسائل ذات الصلة الكبيرة بها على نحو فعال، مثل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وللتوصل إلى توافق في الآراء يمكن أن يمكننا من أن نتصدي للتحدي المتمثل في رغبتنا المشتركة في عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، من المهم تعزيز أوجه التآزر والعمليات التكميلية فيما بين مختلف الصكوك القائمة والمبادرات الجديدة التي وضعت داخل المجتمع الدولي، مع مراعاة أن جميع هذه الأدوات كانت قد أنشئت لاعتماد تدابير يمكن أن تزيل من العالم الخطر الذي تشكله حيازة الأسلحة النووية واستخدامها على البشرية.

وعلى الرغم من أن تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية مسؤولية مشتركة وعامة وجماعية، فإن للدول أدوارا ووظائف مختلفة في هذا الصدد. وتضطلع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بدور في تعزيز نزع السلاح النووي، في حين تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في كفاءة نزع السلاح النووي الفعال. وكما أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش في جدول أعماله لنزع السلاح، لا يمكن تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية إلا من خلال حوار منشط وجاد يعكس رؤية مشتركة تؤدي إلى نزع السلاح النووي. إن نزع السلاح النووي أداة للحفاظ على السلام والحفاظ على الاستقرار في أوقات الاضطراب، وتشاطر كولومبيا تلك الرؤية. وندعو إلى تنشيط الحوار وإلى أن تعمل الدول على بناء توافق الآراء اللازم مع الاسترشاد في الوقت نفسه بهدفنا المشترك ومسؤوليتنا وواجباتنا الأخلاقية المتمثلة في تحرير البشرية من التهديد الذي يمثلته وجود الأسلحة النووية في حد ذاته.

يعتبر بلدي معاهدة عدم الانتشار الركيزة الأساسية لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ويؤكد، في هذا الصدد، التزامه بتعهداته الدولية بموجب أحكام المعاهدة. وبما أننا نقترّب من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، نرى بأن المؤتمر القادم لاستعراض المعاهدة يجب أن يعمل لوضع حد للانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها بعض الدول النووية للمعاهدة.

لقد شكل قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار. ويتطلع بلدي، سورية، إلى اتخاذ المجتمع الدولي خطوات عملية وفعالة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية يكمن في انضمام الكيان الإسرائيلي إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وإخضاع جميع أنشطته ومنشآته النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن التحديات التي تعيشها معاهدة عدم الانتشار كبيرة ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، عدم امتثال الولايات المتحدة للمادة ١ من المعاهدة، حيث تنشر أسلحة نووية على أراضي خمس دول من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ناهيك عن نشرها لأسلحة نووية في المياه الإقليمية لعدد من الدول، بما في ذلك في البحر الأبيض المتوسط.

أشارت بعض الوفود إلى المبادرة التي تُسمى "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي". في الواقع، كان اسم المبادرة في البداية هو،

(تكلم بالإنكليزية):

تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي.

وأخيراً، فإن مشروع القرار A/C.1/74/L.2، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، الذي يقدم سنوياً إلى اللجنة الأولى، يهدف بوضوح إلى تشويه صورة دولة إسرائيل وإفرادها باتهامات كاذبة، كما لو كانت إسرائيل هي المشكلة في المنطقة فيما يتعلق بالانتشار النووي. ويتجاهل مشروع القرار المضلل والمشوه هذا ناشري الأسلحة الحقيقيين في المنطقة، وبذلك يعطيهم الشرعية لمواصلة أنشطتهم غير المشروعة. إن المؤتمر المتوقع بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يتعارض مع مبادئ وتوجيهات هيئة نزع السلاح التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في عام ١٩٩٩. ولن تتعاون إسرائيل في مبادرات من هذا القبيل تؤدي إلى نتائج عكسية ولن تشارك في المؤتمر المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتم تحميل النسخة الكاملة لبياني على بوابة PaperSmart.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.11).

لقد كانت الجمهورية العربية السورية، ومنذ عام ١٩٦٨، من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أي دولة لهذه الأسلحة، وبالأخص في منطقتنا، يشكل تهديداً ويمثل زعزعة للأمن والسلم الدوليين والإقليميين. وقد كان بلدي سابقاً في الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيث قدم أثناء عضويته في مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ مشروع قرار لإخلاء المنطقة من تلك الأسلحة. إلا أن مبادرته لقيت معارضة من قبل وفد الولايات المتحدة الذي هدد باستخدام حق النقض، وذلك في محاولة منه لحماية إسرائيل في تنصلها من التزاماتها الدولية.

(تكلم بالعربية):

”في هذا العصر الذي يتباهى بقوته الذرية، لم يعد من المنطقي القول بأن الحرب أداة صالحة لإصلاح الانتهاكات للعدالة“.

وانطلاقاً من ذلك الاقتناع، صدق الكرسي الرسولي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤخراً على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويؤمن الكرسي الرسولي إيماناً راسخاً بأن تلك المعاهدات هي أجزاء حيوية من هيكل نزع السلاح النووي وأنها تكمل بعضها بعضاً في السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا أردنا أن نحقق الوعد الكامل لتلك الصكوك، يجب أن نعمل بلا كلل لاستئناف الحوار ومكافحة الافتقار إلى الثقة الذي تتصف به للأسف الحالة الراهنة لنزع السلاح وبناء أمننا المشترك والجماعي. وسيكون المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، والذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، مناسبة بالغة الأهمية لاستئناف الحوار وإعادة بناء الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين هذه الدول والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويتطلع الكرسي الرسولي إلى الإسهام في مؤتمر استعراض المعاهدة، الذي يجب أن يحفزنا على تعزيز الحوار وإعادة بناء الثقة لأنه لا يوجد سبيل آخر متاح لضمان أمننا الجماعي المشترك والسلام الدائم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مجموعة ”الأسلحة النووية“.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيانات تقتصر على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعنا أمس واليوم مرة أخرى إلى تلميحات بشأن معاهدة

إن الهدف من هذه المبادرة هو عدم التوصل إلى نزع السلاح النووي في عالمنا، حيث أن الهدف الحقيقي هو التسويف وعدم التوصل إلى نتائج حقيقية تهدف إلى نزع السلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش في أوقات مضطربة. وربما تكون التهديدات في ميدان نزع السلاح النووي أخطر منها في أي مجال آخر. فالمعاهدات تُلغى وتُنتهك ويجري إضعاف هيكل تحديد الأسلحة بصورة متزايدة، فيما اشتعل سباق التسلح النووي مجدداً وتهدد الابتكارات التكنولوجية بجعل الرصد الدولي مهمة صعبة للغاية. وتتعارض متوالية الأحداث هذه مع المسؤولية التي تقع على عاتق الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النووية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها.

وقد بات العالم مدركاً بصورة متزايدة للعواقب الإنسانية والمخاطر على الكوكب جراء نشر الأسلحة النووية في الحرب. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام للمعاناة غير الضرورية التي سيخلقها استخدام الأسلحة النووية. وإذا كانت هذه المعاناة محظورة عند شن حرب تقليدية، فإنه ينبغي التشديد على حظرها أكثر في النزاع النووي. وينبغي للدول الأعضاء ألا تدخر وسعاً في عكس التدهور الحالي لسياسات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن تركز نفسها لصياغة آليات جديدة لتخفيض الأسلحة، تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية ونزع السلاح العام الكامل، حتى تتمكن الأسرة البشرية من التمتع بثمار السلام. عندما كانت أزمة الصواريخ الكوبية لا تزال عالقة في الذاكرة، كتب القديس البابا يوحنا الثالث والعشرون،

الصمت بجبن والاختباء وراء الأعذار بشأن العملية. وتحاول إلقاء اللوم علينا لأن العديد من الدول، ولا سيما دول أوروبا، اختارت التضامن عبر الأطلسي، بدل قضايا الأمن الأوروبي والدولي. ولا يمكن لروسيا أن تتحمل المسؤولية عن ذلك، وهي ليست على وشك القيام بذلك. والوحيدون الذين يتحملون المسؤولية عن اختيار معاهدة عدم الانتشار النووي هم الولايات المتحدة والبلدان التي أصبحت، لأسباب لا نفهمها، مشاركة في هذا الحدث المأساوي.

وأود أيضا أن أضيف أن الولايات المتحدة وصفت نفسها اليوم بأنها بطل في مكافحة عدم الانتشار (انظر A/C.1/74/PV.12)، ولكني أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة هي التي تضطلع بما يسمى بمهام تقاسم الأسلحة النووية، التي تتعاون فيها مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، لتدريب الأفراد العسكريين الأجانب على المسائل المتصلة باستخدام الأسلحة النووية وصيانتها ونشرها. وهذا انتهاك مباشر للمادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أقول إن الولايات المتحدة هي بطل في تعزيز انتشار الأسلحة النووية، وهذه حقيقة لا جدال فيها.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): من المعروف جيدا أن موقفنا بشأن الردع النووي كتدبير للدفاع عن النفس هو خيارنا الوحيد. وإذا تم القضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة النووية، فلن نحتاج بعد الآن إلى امتلاك أسلحة نووية. وكما ذكر في مناسبات عديدة، وبغية تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن استراتيجيتها الحالية وأن تتبع معنا استراتيجية جديدة. وستتحلى بالصبر، وننتظر ذلك القرار الشجاع حتى نهاية هذا العام، كما ذكرنا من قبل. ويتوقف مصير الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات

الأسلحة النووية المتوسطة المدى واتهامات تلقي باللوم على روسيا في اختيار ذلك الصك، وهو أمر بالغ الأهمية للأمن الأوروبي والدولي. وأود أن أقول مرة أخرى بشعور كامل بالمسؤولية إن تلك الاتهامات سخيفة ولا أساس لها من الصحة. وأود أن أشير إلى أن روسيا هي التي بذلت كل جهد سياسي ودبلوماسي ممكن لحل الشواغل التي نشأت فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة. وليس ذنبنا أن الولايات المتحدة تجاهلت جميع محاولتنا. والآن، وبعد أن انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة، فإن أسباب ذلك الموقف واضحة. لقد فككت الولايات المتحدة المعاهدة حتى تتمكن من إعطاء الضوء الأخضر للتوسع في قدراتها في مجال القذائف النووية بصورة غير مقيدة.

وأود أيضا أن أشير إلى أن روسيا هي التي حذرت مرارا وتكرارا من العواقب الوخيمة لإنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وناشدت المجتمع الدولي أن يدعم جهودها الرامية إلى الحفاظ عليها. وعلاوة على ذلك، بذلت روسيا جهودا لم يسبق لها مثيل لإظهار الشفافية من خلال عرض القذائف التي كانت مصدر ادعاءات الولايات المتحدة. وزودنا المتخصصين العسكريين الأجانب بمعلومات عن الخصائص التقنية للقذائف، التي لم يجر اختبارها قط لمسافات محظورة بموجب المعاهدة. وللأسف، تجاهل معارضونا الرئيسيون هذا العرض والإحاطة التي قدمناها بشأنه. وبالإضافة إلى ذلك، لم نتلق أي رد فيما يتعلق بجميع شواغلنا بشأن انتهاكات الولايات المتحدة الواضحة للمعاهدة.

فماذا تُتهم روسيا إذن؟ تقول الدول التي تقدم ادعاءات لا أساس لها من الصحة عنا، إن روسيا هي المسؤولة عن اختيار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين أنها تحاول في الواقع أن تحميلنا مسؤولية صممها وقصر نظرها السياسيين، وعن حقيقة أنه عندما كان ينبغي لها أن تتكلم، فضلت التزام

الأيديولوجيا بنزع السلاح (انظر A/C.1/74/PV.12) وادعى أن الولايات المتحدة تمارس ضبط النفس، بينما تتركس الصين وغيرها من البلدان كل طاقتها لتطوير أسلحة تهدد أمن الدول الأخرى. وفي ذلك تشويه بالغ للحقائق. إن سلسلة البيانات التي عفا عليها الزمن التي أدلت بها الولايات المتحدة خلال هذه الدورة للجنة الأولى لن تحصل على أي تأييد بين عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت الولايات المتحدة وبدافع من هوسها بعقيلة الحرب الباردة، تثير القلاقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي أجزاء أخرى من العالم. وقد اتبعت عقيدة نووية عدوانية واستخدمت بلدانا أخرى كذريعة للتحرر من قيود المعاهدات الدولية، وشرعت تماما في نشر وتطوير أسلحة نووية، وتقدمت كثيرا في نظامها المضاد للقذائف، وصعدت من خطابها الاستعلائي في الفضاء الخارجي، وسلوكها الذي قوض بشكل خطير التوازن الاستراتيجي والاستقرار على المستوى العالمي.

وفي مداولات اللجنة الأولى حتى الآن، لم أسمع بعد بلدا يؤيد أو يردد ما يسمى بالصلة بين الديمقراطية ونزع السلاح. إن الولايات المتحدة تقترح هراء تاما مليئا بالتحيزات الأيديولوجية. وقد تحدثت معظم البلدان بصراحة وأعربت عن أسفها الشديد وقلقها الشديد إزاء إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وتخفيضها عتبة استخدام الأسلحة النووية، فضلا عن تراجعها في مجالات أخرى، التي لها آثار خطيرة على الآليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد دعت بلدان كثيرة بقوة إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة وتأمل في أن تستمر عملية نزع السلاح النووي الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا وتتطور. فهل هذا ما يريده المجتمع الدولي؟ وقد دعت بلدان كثيرة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التأكيد من جديد على أنه لا يمكن كسب حرب

المتحدة على موقف الولايات المتحدة. وينبغي للولايات المتحدة أيضا أن تتخذ خطوات جوهرية لوضع حد كامل ولا رجعة فيه لسياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تهدد أمن بلدنا وتنتهك حق شعبنا في مجرد الوجود، ناهيك عن الازدهار.

ويدين وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو بعض البلدان الغربية، بما فيها فرنسا والبرتغال، من بين بلدان أخرى (انظر A/C.1/74/PV.12). إن اختيار ثغرات في تدابيرنا العادلة للدفاع عن النفس أمر غير مقبول، ونرفض تماما هذا الخطاب. إن ادعاءاتهم المتناقضة تعزز ازدواجية المعايير ولا أساس لها. وإذا كان أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي يدافعون عن عالم خال من الأسلحة النووية، فلماذا يعارضون معاهدة حظر الأسلحة النووية؟ وإذا كانوا مهتمين حقا بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، فيجب عليهم السعي جاهدين إلى القضاء على الأسباب الكامنة وراء حيازتنا للأسلحة النووية من أجل الردع. إن العالم الخالي من الأسلحة النووية ليس مسألة تقتصر على شبه الجزيرة الكورية. وينبغي تطبيق مبدأي المساواة والحياد على جميع البلدان والمناطق. وفي ذلك الصدد، لا يسعني إلا أن أتساءل عما إذا كانت تلك البلدان مستعدة ولديها الشجاعة اللازمة لإخلاء أوروبا من الأسلحة النووية.

ونحن لا نتوق إلى رفع الجزاءات المفروضة علينا، التي بدأت آثارها تظهر، بالمناسبة. إن الألم الذي ألحقته القوى المعادية بشعبنا قد تحول إلى سخط شديد. وسنفتح الطريق أمام التنمية والرخاء بمفردنا، بفضل اعتمادنا على أنفسنا. وتقاس الأفعال الجيدة والسيئة على المدى القصير، ولكن تقييم الصواب والخطأ يستغرق وقتا. ولذلك يجب أن نتطلع إلى الأمام قبل أن ننتقد الآخرين عندما يتعلق الأمر بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل الولايات المتحدة، ربط مرة أخرى

تعددية الأطراف موضع التنفيذ وتضفي دينامية على عملها
الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مما يسهم في النهوض
بالقضية النبيلة المتمثلة في السلام والأمن لصالح البشرية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية (A/C.1/74/PV.12)، الذي دعا المجتمع الدولي إلى العمل من أجل التوصل إلى اتفاق دولي شامل يمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية. وأقترح أن يتمتع ممثل المملكة العربية السعودية عن إضاعة وقته وطاقته في اقتراح أفكار ومقترحات مستهلكة وغير خلاقة هي في الواقع نسخ من مبادرات قائمة يجري بالفعل تنفيذها.

وأود أن أطلب منه دراسة قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة. فهي اتفاق دولي شامل، يدعمه مجلس الأمن، يهدف إلى الطمأنينة وبناء الثقة في بلدان مثل المملكة العربية السعودية كانت لديها شكوك بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ويدعو القرار المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ومما يؤسف له أن المملكة العربية السعودية بذلت، من خلال اعتمادها سياسات ضيقة الأفق وتعاونها مع النظام الإسرائيلي سيء الصيت، كل ما في وسعها لتقويض تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك فإنني أحث المملكة العربية السعودية على الأقل في هذه المناسبة على التخلي عن ذلك النهج وعن آرائها المتحيزة والمتحاملة في البرنامج النووي الإيراني، وعلى إبداء الاهتمام للحقائق والبيانات الرسمية للحكومة الإيرانية والالتزامات الدولية التي تعهدت بها إيران فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. فإيران ملتزمة بعدم الانتشار النووي وليس لديها أي طموح لامتلاك أسلحة نووية. وقد أوضح جميع المسؤولين الإيرانيين

نووية ويجب ألا تُخاض. كما تدعو الصين بنشاط إلى ذلك بوصفها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ومع ذلك، لم يظهر أي مسؤول أمريكي في إدارة ترامب حتى الآن رغبته في التأكيد صراحة على ملاحظة الرئيس ريغان الشهيرة قبل ٣٠ عاماً، عندما قال بأن الولايات المتحدة تواجه لحظة حساب حقيقي أمام العالم. وفيما يتعلق بالاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة بشأن الصين، أود أن أؤكد أن حجم الترسنة النووية للصين لا يمكن مقارنته على الإطلاق بما تملكه الولايات المتحدة وروسيا. وإلى أن تخفض الولايات المتحدة ترسانتها النووية لتتناسب مع ترسانتنا، فإن أي تعليقات أو انتقادات منها فيما يتعلق بالقدرات العسكرية الصينية تعليقات منافقة وجوفاء. ثانياً، إن أي نشر تقوم به الصين لمنشآت القذائف ذات الصلة داخل الصين يستند إلى سياستنا الدفاعية ويهدف فقط إلى المساعدة في الحفاظ على سيادة الصين وأمنها وسلامتها الإقليمية. وهذا لا يشكل تهديداً لأي بلد ما لم يكن ينوي انتهاك سيادة الصين أو أمنها أو سلامتها الإقليمية.

ثالثاً، إن الصين ليست الولايات المتحدة، ولن تصبح الصين الولايات المتحدة، ولن تلتزم بالمبدأ النووي للولايات المتحدة. وأدعو الولايات المتحدة إلى الكف عن إظهار معتقداتها للآخرين، وصنع الأعداء أو خلقهم أو استحضارهم، ومواصلة استراتيجياتها وتخطيطها للحفاظ على الهيمنة العالمية والأمن المطلق بذرائع من هذا القبيل.

لقد أصبحت الحرب الباردة جزءاً من التاريخ منذ أمد طويل. وإذا حاولت أي دولة تحويل الحرب الباردة إلى واقع أمني دولي جديد، فإنها ستواجه حتماً مقاومة عالمية ومعارضة قوية من جانب المجتمع الدولي. وأود أن أؤكد من جديد أن الصين قوة إيجابية هامة لتعزيز الأمن الدولي، وصون السلام العالمي، والنهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وستظل الصين ملتزمة بالتنمية السلمية وستضع

المفاوضات من أجل المضي قدماً بالتزام الرئيس كيم بنزع السلاح النووي الذي تعهد به في مؤتمر قمة سنغافورة لعام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها ممثل كوبا في وقت سابق بشأن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة (A/C.1/74/PV.12)، فإن استعراضنا للوضع النووي لا يعني بأي حال من الأحوال أن الولايات المتحدة تخفض عتبة استخدام السلاح النووي باستحداث سلاح منخفض القوة. بل على العكس من ذلك، إنها ترفع العتبة بإرسال إشارة إلى البلدان التي قد تحاول استخدام أداة منخفضة القوة كوسيلة لتصعيد نزاع ومن ثم تخفيفه، بأن جهودها لتخويف وتهديد الولايات المتحدة وحلفائها لن تنجح.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل الصين في وقت سابق، فقد ادعى أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عما يسمى بالتدهور في البيئة الأمنية. بل على العكس من ذلك، فإن أنشطة الصين العسكرية والنووية العدوانية وغير الشفافة هي التي تشكل تهديدا رئيسيا للأمن الاستراتيجي. ولذلك تدعو الولايات المتحدة وغيرها الصين إلى الانضمام إلى مفاوضات ثلاثية لتحديد الأسلحة مع الولايات المتحدة وروسيا. وبصراحة شديدة، لن نسمح للصين بعد الآن بالإفلات من المساءلة عن تصريحاتها بأن جميع أنشطتها سلمية وأنها لا تشكل أي تهديد في بحر الصين الجنوبي. ولن نسمح للصين بعد الآن بمواصلة الادعاء بأنها مسالمة في حين أن عددا من أنشطتها يشكل في الواقع تهديدات خطيرة جدا للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها في وقت سابق زميلنا الممثل الروسي، وقد تحدث عما يسمى باستعراض القذائف الانسيابية التي تطلق من الأرض من طراز SSC-8. فالمشكلة في ذلك الاستعراض هو أنه لم يعالج المسألة التي تشكل لب المشكلة، وهي مدى تلك القذيفة. ودعا كذلك إلى وقف اختياري للقذائف المشمولة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة

الرفيعة المستوى في تصريحات موثقة نبذهم ورفضهم القاطع لخيار الأسلحة النووية. واعتمدنا البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولدينا، وفقا لما ذكره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، نظام للتحقق أشمل وأقوى من نظام أي بلد في العالم.

غير أن ما أود معرفته هو ما إذا كان المسؤولون السعوديون مستعدين للتخلي بشكل قاطع ولا لبس فيه عن خيار الأسلحة النووية. فقد أعلن ولي العهد السعودي على الملأ أن المملكة العربية السعودية ستسعى إلى تحقيق هدف التسليح النووي. وإذا ما حدث ذلك، فإن هذا الالتزام الملتبس والغامض مسألة تثير قلقا بالغاً. فالمملكة العربية السعودية تنفذ خطة طموحة لإنشاء برنامج نووي للأغراض السلمية، ولكنها في الوقت نفسه غير مستعدة للالتزام باتفاق الضمانات الشاملة، وأعفت نفسها من تحقق وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإعلاناتها. وهي ليست مستعدة حتى لقبول البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك أمر مثير للقلق الشديد. فينبغي للمملكة العربية السعودية أن تكون واقعية وأن تحاول على الأقل بلوغ مستوى الالتزام الدولي الذي تعهدت به إيران.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعتقد أن معظم البلدان في هذه القاعة تفهم الحالة بوضوح تام وتعرف الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لمحاولة حل المسألة في شبه الجزيرة الكورية. وبصراحة، كل ما أود قوله هو أن الرئيس ترامب طرح، كما قلت في وقت سابق من الأسبوع الماضي، إمكانية مستقبل أكثر إشراقا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا اتخذت القرار الاستراتيجي بنزع السلاح النووي. ولذلك ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى العودة إلى طاولة

القرار على النظام الإيراني تصدير الصواريخ البالستية أو نقلها إلى الجماعات الارهابية في المنطقة.

ولذلك يجب على النظام الإيراني أن يكف عن هذه الاتهامات الباطلة ونفاقه المعتاد دائما. وقد طالبنا في بياننا (انظر A/C.1/74/PV.12) بالتوصل إلى اتفاق دولي شامل، وأعتقد أن الجميع يؤيدون هذا الاتفاق، بغض النظر عما إذا كان النظام الإيراني يوافق عليه أم لا. وقد سبق أن أشرنا إلى أوجه القصور في الاتفاق النووي الإيراني، وأيدنا استعراضه وأيدنا أيضا انسحاب الولايات المتحدة منه. ولذا طالبنا بإبرام اتفاق دولي شامل.

أما ما ذكره الممثل الإيراني من اتهامات أخرى، فلإنني أنفي تلك الاتهامات جملة وتفصيلا.

السيدة سانشيز رودريغيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):
أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة (انظر A/C.1/74/PV.12) وهو ما نرفضه بشدة. ومن المؤسف أنه ينكر، بل الأسوأ من ذلك أنه يتجاهل سياساته ومذاهبه ذات الصلة بالأمن النووي في هذا المحفل المقرر. وأعربت ١٢٠ دولة عضوا عن قلقها البالغ إزاء استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة. ونكرر التشديد على أن هذه شواغل ١٢٠ دولة عضوا، بما فيها كوبا. وتقر مصادر في الولايات المتحدة ووسائل إعلامها صراحة بأن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة يخفض من مستوى النظر في استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك الرد على ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية.

ومن المؤسف جدا أيضا أن الولايات المتحدة أعلنت عزمها على عدم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يسعى الوفد الكوبي إلى تحريض أي من الوفود أو تخويف أي من حلفاء الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، وهي طرف رئيسي في عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونتائج مؤتمرات

المدى. وأود أن أذكر الجميع بأن روسيا نشرت عددا من المجموعات الضخمة من القذائف الانسيابية التي تُطلق من الأرض من طراز SSC-8، في الوقت الذي ليس لدى الولايات المتحدة فيه نظام مماثل في أوروبا. وقد فهمنا من ذلك أن روسيا ستواصل، بموجب اقتراحها، نشر عدة مجموعات ضخمة وأن الولايات المتحدة لن تنشر شيئا. ويمكنني أن أؤكد للجنة أن اقتراح الوقف الاختياري هذا ليس شيئا يمكن للولايات المتحدة أن توافق عليه.

وأخيرا، اتهمت سورية الولايات المتحدة بانتهاك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومرة أخرى، فإن سورية هي التي تنتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ببناء مفاعل نووي سري للبلوتونيوم في دير الزور. وذلك يبين بوضوح شديد أن سورية تنتهك معاهدة عدم الانتشار. وأوصي أيضا بأن يقرأ الممثل السوري التاريخ التفاوضي لمعاهدة عدم الانتشار. فمن الواضح جدا من تعليقاته أنه لم يفعل ذلك.

السيد المطيري (المملكة العربية السعودية): تمارس بلادي حقها في الرد على ما ذكره ممثل إيران من اتهامات باطلة إلى بلادي.

لقد أيدت المملكة العربية السعودية سابقا الاتفاق النووي الإيراني، إيمانا منها بأن هذا الاتفاق قد يكون له أثر بالغ على الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن تبين لنا أخيرا أن النظام الإيراني استفاد من العائد الاقتصادي لهذا الاتفاق مع لزعة أمن واستقرار المنطقة وتزويد الميليشيات الإرهابية بالأسلحة، بما في ذلك الميليشيات الإرهابية الحوثية في اليمن، وما نتج عن ذلك إطلاق عدد من الصواريخ البالستية على بلادي، مما يشكل تهديدا واضحا للأمن والسلم الدوليين. ويشكل هذا أيضا انتهاكا صريحا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن الاتفاق النووي الإيراني، الذي أشار إليه ممثل إيران. ويحظر

مرة أخرى. ونتمنى أن يبين لنا أين تلك هي المادة أو الفقرة التي تقول بأن الولايات المتحدة يمكن لها أن تخرق المعاهدة وتنتشر أسلحتها النووية في دول غير حائزة للأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم الانتشار واضحة في هذا الصدد. وكما نشرت مجلة Foreign Policy "السياسة الخارجية" مؤخراً، فقد تسترت إدارة الولايات المتحدة قبل ٤٠ عاماً، في عام ١٩٧٩، على تفجير نووي إسرائيلي في مياه جنوب المحيط الهادئ. وإن دل هذا على شيء، فهو يؤكد انخراط إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة في نشر الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. إن ممثلي الولايات المتحدة ليسوا في وضع يسمح لهم بتوجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى. وللأسف، أن إدارات الولايات المتحدة هي التي تقوض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالأخص تلك المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وأقول للسيد ممثل الولايات المتحدة أنه كان الأحرى بلده عدم الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنعها من تنفيذ اتفاق التعاون مع بلادي سوريا. ويعلم الجميع أن الوكالة الدولية وقعت على هذا الاتفاق مع بلادي، إلا أن الضغط من قبل الولايات المتحدة هو السبب الذي منع الوكالة من تنفيذ ذلك الاتفاق.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): رداً على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، أود أن أذكره بالبيان الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أعقاب محادثات ستوكهولم. وقال إننا لا ننوي تكرار تلك المفاوضات المقززة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات هامة لوقف سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كامل لا رجعة فيه. وفي الواقع، استجبتنا لطلبات الولايات المتحدة المستمرة لإجراء مفاوضات، حيث أشارت إلى أنها مستعدة لإجراء حوار يقوم على أساليب جديدة وحلول خلاقة. غير أنها لم تكن مستعدة لتلك المفاوضات واكتفت بتكرار موقفها

الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة. والولايات المتحدة هي التي تتجاهل تعددية الأطراف، وهي التي انسحبت من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): كما هي العادة، عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً أو ضعيفاً، نرى ممثلي الكيان الإسرائيلي يلجؤون إلى ترويج المغالطات وخطط الأوراق وقلب الحقائق رأساً على عقب، إضافة إلى التهرب من المساءلة عن الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها هذا الكيان. إن كافة التقارير والدراسات والبحوث ذات الصلة تؤكد أن الحماية الإسرائيلية هي الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية في الشرق الأوسط، إضافة إلى ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن بيان ممثلة الكيان الإسرائيلي يفتقر إلى أبسط المعايير. ومرة أخرى نفاجأ بالنفاق والكذب من خلال توجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى. والجميع يعلم أن توجيه هذه الاتهامات يهدف إلى إبعاد الأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وعدم انصياع الكيان الإسرائيلي للقرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، التي طالبت هذا الكيان بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع كافة منشآته وأنشطته النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن السؤال الذي يجب أن يوجه إلى الكيان الإسرائيلي هو: لماذا يرفض هذا الكيان الرد على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو التعاون معها فيما يتعلق بنوع الذخائر التي استخدمها هذا الكيان في عدوانه على بلادي، سوريا في عام ٢٠٠٧؟ إن الكيان الإسرائيلي لا يمتلك السلاح النووي فحسب، بل هدد باستخدامه أكثر من مرة، بما في ذلك خلال حرب التحرير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

وبالنسبة لما أشار إليه ممثل الولايات المتحدة (انظر A/C.1/74/PV.12) فإنني أدعوه إلى قراءة معاهدة عدم الانتشار

بل ونشرت أسلحة استراتيجية في المنطقة في استعراض للقوة العسكرية ينم عن الخيلاء. والولايات المتحدة هي التي تتصرف كأكبر قوة دافعة للعسكرة في بحر الصين الجنوبي. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فقد سمعنا أصدقاءنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا يقولون أيضا إنهم أيضا يريدون رؤية منطقة بحر الصين الجنوبي مستقرة وأنه لا ينبغي للقوى من خارج المنطقة أن تخلق مشاكل تحت أي ذريعة. ومن شأن التدخل من قبل أي طرف ثالث زعزعة استقرار المنطقة، الأمر الذي سيعرض للخطر جهود الصين وبلدان الرابطة للحفاظ على استقرارها وأمنها.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يبدو أن ما قلته عن موقف المملكة العربية السعودية ونهجها المتحيز والعدائي إزاء خطة العمل الشاملة المشتركة قد أثار استياء زميلنا من الوفد السعودي وأزعجه. ولكن ما الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يصدقه - بيانات المملكة العربية السعودية أم أفعالها؟ فحتى بيان الممثل السعودي كان متناقضاً مع نفسه. فهو قال إن بلده يؤيد خطة العمل، ولكن الاتفاق يحفل بالعديد من التناقضات. وإيران تفعل هذا، وإيران تفعل ذلك في المنطقة. وإيران مسؤولة عن كل ما يحدث في المنطقة، بما في ذلك القصف المستمر للمدنيين اليمنيين الأبرياء والعدوان العسكري على اليمن. فما الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يصدقه - أعمال المملكة العربية السعودية أم بياناتها؟ إن المملكة العربية السعودية، بعدوانها العسكري، قد خلقت كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل في اليمن. وقبل فوات الأوان، ينبغي لهذا البلد أن يستفيق ويدرك أنه ينبغي له أن ينظم مخرجا لإنقاذ ماء وجهه من الكارثة التي تسبب فيها. وينبغي للمملكة العربية السعودية أيضا أن تتخلى بشكل قاطع لا لبس فيه عن سعيها إلى خيار نووي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن ينبغي

السابق. ولهذا السبب، طلبنا من الولايات المتحدة أن تتوصل إلى طريقة جديدة لحل المشكلة.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تكلم ممثلة الولايات المتحدة للتو عما أسماه المفاوضات الثلاثية لنزع السلاح النووي. وقد أوضحنا موقفنا بشأن هذه المسألة في مناسبات عديدة. إن الصين لن تشارك في ما تسمى المفاوضات الثلاثية بين الصين والولايات المتحدة وروسيا. ونعتقد أن ممثل الولايات المتحدة قال ذلك لأن بلده يريد التنصل من قيود المعاهدات الدولية لنزع السلاح حتى يتمكن من تطوير أسلحته النووية بحرية. وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سنعمل على الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. وقد أوضحنا موقفنا في مناسبات عديدة. والحقيقة غنية عن البيان وسيصدر الناس حكما عادلا عليها. ولذلك، فإنني أجزل النصح لسفير الولايات المتحدة بعدم إسقاط آرائه على الآخرين.

وفيما يتعلق بما قاله ممثل الولايات المتحدة عن التهديدات الصينية المحتملة للسلم والاستقرار الإقليميين، ولا سيما في بحر الصين الجنوبي، أجد نفسي أيضا مضطرا للتحديث بإيجاز عما تقوم به الصين في بحر الصين الجنوبي. ما فتئت الصين تلتزم بتحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية في منطقة بحر الصين الجنوبي. وفي آب/أغسطس، انتهت الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من استعراضها الأول للنص الوحيد المطروح للتفاوض على المدونة المشتركة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، وهي خطوة تعبر عن التزام الصين بالعمل مع بلدان الرابطة في دعم السلام والتنمية في المنطقة.

وما فتئنا نضطلع بأنشطة بناء سلمية على أراضيها في منطقة بحر الصين الجنوبي، ونشرنا مرافق الدفاع الوطني اللازمة هناك. وهذا حق غير قابل للتصرف لأي بلد ذي سيادة. وعلى النقيض من ذلك، تدق الولايات المتحدة طبول الحرب في المنطقة وتقطع مسافات طويلة لإرسال سفنها المتقدمة إلى بحر الصين الجنوبي،

ولكنني أجد نفسي مضطرا للرد أيضا على ما ذكره بخصوص اليمن. فكنا نتمنى لو أن إيران قدمت ولو جزءا بسيطا مما قدمته المملكة العربية السعودية من دعم إلى اليمن، سواء من النواحي الإنسانية أو الناحية الاجتماعية، وأيضا من الدعم للحكومة الشرعية التي بناء عليها تدخلت المملكة، لأنه لولا دعم الميليشيات الإرهابية من قبل إيران، لكان الوضع في اليمن أسهل بكثير ولكننا قد رأينا ازدهارا ونموا واقتصادا مزدهرا. فماذا قدمت إيران لكل الدول العربية؟ لقد قدمت الخراب والدمار ونشر المشاكل في هذه الدول. فلذا على ممثل إيران أن يلتزم بلده أولا بأن تكون أقواله متطابقة مع أفعاله وألا يكون في موضع إلقاء النصائح والتهم. فبلدي، المملكة العربية السعودية، دولة مسؤولة وتراعي المواثيق والمعاهدات الدولية ولا يخاف أيضا من تحمل المسؤولية في أي حالة من الأحوال.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن من يقوم بالكذب والدعايات المغالطة وقلب الحقائق والترويج لفبركات هم ممثلو الإدارة الأمريكية.

نحن نتحدث عن حقائق. وكل ما قلته في حق ردي السابق هو عبارة عن حقائق. ولكن كما تعودنا في كافة المنتديات الدولية، فإن ممثلي الولايات المتحدة يحاولون الترويج للمغالطات. لقد ذكرتها كثيرا وسيذكرها من بعدنا الكثيرون، تلك المغالطات والكذب والنفاق، وأبسطها وأكبر نتائجها للدمار في منطقتنا، هي كذبة أسلحة الدمار الشامل في العراق التي أدت إلى غزو العراق، وترتب عليها ما ترتب. تلك كانت فقط كذبة بسيطة في عام ٢٠٠٣ من قبل ممثلي الولايات المتحدة. ولكن كان لدى وزير خارجيتها الأسبق كولين باول الجرأة للحضور أمام عدسات التلفاز والقول بأنه قد تم خداعه، ولكن بعد ماذا، بعد ما تم تدمير العراق، هناك أكثر من مليون أرملة في العراق، تنظيمات إرهابية لا تحصى ولا تعد انتشرت في منطقتنا. وذلك كله بسبب الكذب والمغالطات التي تروج لها الإدارات الأمريكية

لي أن أرد على أمرين ذكر أحدهما الممثل السوري وآخر ذكره سفير الصين.

فيما يتعلق بالممثل السوري، أود أن أقول بإيجاز شديد إنه يأتي باستمرار إلى هنا ويوجه اتهامات سخيفة، بينما لا يقدم أي مضمون على الإطلاق لإثبات أي من أكاذيبه. وهذا كل ما أريد أن أقوله عن آرائه وآراء حكومته.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الصين، كما قلت من قبل، فإن الولايات المتحدة لن تسمح للصين بعد الآن بأن تدعي في المحافل المتعددة الأطراف أنها دولة محبة للسلام فيما تدل أفعالها وتهديداتها وتنمّرها على خلاف ذلك. لقد اتهم الولايات المتحدة بأنها تمارس التنمّر في بحر الصين الجنوبي. وليس هذا رأي جيران الصين في الولايات المتحدة في ذلك الجزء من العالم. فالصين في نظرهم هي المتنمّر. وكما قلت، فإن الصين قد أفلتت لفترة لا بأس بها بادعاء النوايا السلمية، في حين أن أنشطتها وسلوكها يشيران إلى العكس. وسنستمر في فضح سياسات الصين ونشجعها مرة أخرى على الجلوس إلى طاولة المفاوضات الثلاثية، لأن أنشطتها وإمكانية مضاعفة قوتها النووية على مدى السنوات العشر المقبلة يشكلان تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى معالجة بعض هذه المسائل المعلقة ذات الصلة بتحديد الأسلحة، والتي تزداد خطورة مع مرور كل يوم.

السيد المطيري (المملكة العربية السعودية): يمارس بلدي حقه في الرد للمرة الثانية على اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة. وفعلنا، إنه لمن السخريّة أن يحاول ممثل النظام الإيراني أن يلقي الدروس والعبر عن الأمن والاستقرار في المنطقة، في حين أن بلده جزء من المشكلة وليس الحل، وهو الأساس لكل المشاكل والصراعات في المنطقة والداعم للجماعات الإرهابية والتدخل في شؤون الدول العربية ومحاولة نشر الفوضى والقلق في هذه الدول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الروسي على الاقتراح وعلى الجهود المتواصلة لمساعدتنا على المضي قدماً بعملنا بصورة بناءة. وإذ أشير إلى القرار الذي اتخذته اللجنة بالأمس (انظر A/C.1/74/PV.11)، فقد قررت اللجنة، كإجراء استثنائي ودون أن يشكل أي سابقة، أن تقصر البيانات في المناقشات المواضيعية على ثلاث دقائق عند التكلم بصفة وطنية وخمس دقائق عند إلقاء بيانات باسم المجموعات. وأتوقع أن معظم الوفود ستكون حريصة على مواصلة العمل وفقاً لقرار الأمس. وخلال فترة عملي في هذه القاعة، لاحظت أن معظم الوفود، وإن كانت أحياناً تجهل المترجمين الشفويين، إلا أنها تمكنت من إبقاء بياناتها في الحدود الزمنية التي وافقت عليها اللجنة. ومع ذلك، نحن بالطبع رهن إشارة اللجنة إذا أرادت تغيير ذلك القرار. أنا أفهم الرغبة في الحفاظ على الأشياء متسقة ويمكن التنبؤ بها من أجل جعل الأمور أبسط للجميع.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): عندما ناقشنا مواصلة عمل اللجنة الأولى وضرورة بدء المناقشات المواضيعية، أكد جميع الممثلين الذين تكلموا على أن هذه المناقشات مهمة بالنسبة لهم. وأعتقد فحسب أن ثلاث دقائق ليست وقتاً كافياً للإدلاء ببيانات وطنية. وبطبيعة الحال، فإن القرار في يد اللجنة، وإذا لم يحظ اقتراحي بالتأييد، سيتعين علي أن أوافق على ذلك القرار. وفيما يتعلق بالاتساق، فإنني أتفق تماماً مع زميلي الأمريكي في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمضي قدماً، كان اقتراح الاتحاد الروسي هو إعادة النظر في قرار الأمس بشأن الحدود الزمنية للمناقشة المواضيعية. ولا أشعر برغبة خاصة في إعادة النظر في ذلك القرار. وأتصور، كما قلت للتو، أن اللجنة ستفضل بشدة الحفاظ على درجة من الاتساق. ونحن نشكر بالطبع جميع الوفود على الجهود التي تبذلها للبقاء ضمن

عبر ممثلها. إن سياسة النفاق النووي للولايات المتحدة واضحة للجميع. فهي تخرق وتنتهك كافة بنود معاهدة عدم الانتشار، إضافة بالطبع إلى حمايتها لتتصل إسرائيل من القرارات الدولية ولا تملكها للسلاح النووي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا قائمة طلبات التكلم ممارسة لحق الرد.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعذر عن أخذ الكلمة. أود أن أتكمّل بشأن نقطة نظام، وليس عن مشكلة التأشيرات.

ولدينا اقتراح بناء. لقد أظهرت مناقشاتنا المواضيعية بشأن المجموعة الأولى أن ثلاث دقائق ليست في الواقع وقتاً كافياً للإدلاء بالبيانات الوطنية. ولذلك، أقترح أن نخصص للمجموعة التالية خمس دقائق للبيانات الوطنية وسبع دقائق للبيانات باسم المجموعات. وإذا نفذ منا الوقت في وقت لاحق، يمكننا أن نعيد النظر في إمكانية تخفيض الحدود الزمنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة. فيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه للتو ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أقترح أحد أمرين. إما أن نلتزم بصيغة الدقائق الثلاث أو ننتقل إلى صيغة الخمس دقائق، ولكنني أعتقد أن التنقل بين هذه الصيغة وتلك سيمثل إشكالية إلى حد ما بالنسبة لعدد من الوفود. ولذلك فإن اقتراحي هو ببساطة الإبقاء على الشكل المحدد بثلاث دقائق أو الانتقال، كما اقترح الممثل الروسي، إلى شكل مدته خمس دقائق، ولكن دعونا نحافظ على الاتساق.

الأنشطة الكيميائية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية دون أي تمييز أو تقييد. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويمثل انضمام دولة فلسطين مؤخرًا بوصفها الدولة الطرف الـ ١٩٣ خطوة هامة نحو تحقيق عالمية الاتفاقية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في أي مكان، من جانب أي طرف وأيا كانت الظروف، أمر يستحق الشجب ويتعارض تماما مع القانون الدولي، ولا سيما أحكام الاتفاقية. ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وتكرر حركة عدم الانحياز إدانتها للعدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في عام ٢٠٠٩ وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، والقصف المدفعي والقصف بالقنابل من جانب السلطة القائمة بالاحتلال للمناطق المدنية الفلسطينية بطريقة عشوائية. وثمة حاجة ماسة إلى الدعم الإنساني الدولي لتوفير رعاية خاصة ومساعدة لجميع الضحايا الذين يعانون من آثار التعرض للأسلحة الكيميائية. وينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية وأعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن يعملوا لتلبية تلك الاحتياجات. ويقدر أعضاء حركة عدم الانحياز، الذين هم دول أطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما تقدّر ويشددون على أهمية توافق الآراء في هذا الصدد. وينبغي تعزيز المنظمة لتمكينها من التصدي لتحدياتها الحالية والمقبلة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية من دون تشويه ولايتها، مما قد يجعلها عرضة للمناورات السياسية.

ترى دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن الاتفاقية تمثل عنصرا هاما من عناصر الهيكل القانوني الدولي المتصل بأسلحة الدمار الشامل. ونسلم بأن عدم وجود نظام للتحقق لا يزال يشكل تحديا لفعالية الاتفاقية وندعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير

الحدود الزمنية المنقحة التي وضعناها دون أن تشكل سابقة للدورات المقبلة. وما لم تكن هناك أية طرق بديلة محددة للمضي قدما، أقترح بالتالي أن نحافظ على الطريق الذي اتفقنا عليه بالأمس وأن ننتقل إلى المجموعة التالية، مع تطبيق المدة الزمنية التي اعتمدناها. وسنواصل العمل على هذا المنوال، ولكنني أشكر مرة أخرى أولئك الذين يتطلعون إلى مساعدتنا على التأكد من أننا سننهي عملنا على وجه السرعة.

ستتناول اللجنة الآن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين في هذه المجموعة، ولذلك نناشد جميع الممثلين التعاون الكامل في احترام تلك الحدود الزمنية. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجهود التي بذلت في هذا الصدد حتى الآن.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلّم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يسر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تؤدي الاتفاقية دورها بفعالية بوصفها المعاهدة المتعددة الأطراف الشاملة الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل والتي توفر نظاما للتحقق وتعزيز استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. ونحث الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الطرف الوحيدة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تواصل حيازتها لهذه الأسلحة، على اتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة امتثالها في أقرب وقت ممكن لخططها التفصيلية المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية بعد الموعد النهائي الممدد لتدميرها، وهو ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، من أجل الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها.

ونأسف بشدة لعدم اعتماد تقرير الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء وتسييس بعض المسائل. وندعو أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان

وتشعر بلدان الشمال الأوروبي بقلق عميق إزاء استمرار حيازة النظام السوري للأسلحة الكيميائية. وكان ينبغي الإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية الموجودة في حوزة الجمهورية العربية السورية وتدميرها. وقد خلص فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن الإعلانات التي قدمتها السلطات السورية غير كافية وتشوبها أخطاء. ونحث سورية بقوة على الكشف فورا عن جميع المعلومات ذات الصلة والوفاء التام بالتزاماتها المتعلقة بالإعلان. وخلص تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحادث الذي وقع في العام الماضي في مدينة دوما السورية إلى وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية. ويجب محاسبة المسؤولين عن تلك الفظائع الرهيبة. ونشيد بالأمانة الفنية للمنظمة على عملها المحايد والموضوعي.

ولا يزال الهجوم الذي وقع باستخدام عوامل الحرب الكيميائية في سالزبري في المملكة المتحدة في العام الماضي مسألة تثير قلقا بالغاً لدى بلداننا. ونؤكد من جديد تضامننا مع المملكة المتحدة في مواجهة ذلك التحدي الخطير لأمننا الجماعي. ونعيد التأكيد على تحليلنا المشترك بأنه من المرجح جدا أن تكون روسيا مسؤولة عن الهجوم وأنه لا يوجد تفسير بديل معقول. وتشارك بلدان الشمال الأوروبي أيضا بنشاط في أعمال "الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية". وإزاء هذه الخلفية، سنواصل دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية سياسيا وماليا وتقنيا.

إن ضمان الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها بالكامل مهمة رئيسية تتطلب المشاركة النشطة من جانب الدول الأطراف فيها. وتبعث الحالة المالية التي تواجه الاتفاقية على القلق، ونريد أن نغتنم هذه الفرصة لندعو مرة أخرى جميع الدول الأطراف إلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل

تميزي وملزم قانونا يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة من أجل تعزيز الاتفاقية على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال تدابير التحقق. ونحث الطرف الذي يرفض المفاوضات على إعادة النظر في سياسته.

ونشدد كذلك على ضرورة تعزيز التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي، دون قيود، في مجال التكتسينات والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للاتفاقية. وفي سياق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية كفالة ألا يؤدي أي إجراء من جانب مجلس الأمن إلى تقويض ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل أو المنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، فضلا عن مهام الجمعية العامة وسلطانها ودورها.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد الحاجة إلى منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فهي تؤيد ضرورة رصد الحالة واتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء. وسيكون البيان الكامل لحركة عدم الانحياز متاحاً على بوابة PaperSmart.

السيد أوزموندسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

لا يزال خطر الأسلحة البيولوجية والكيميائية يهدد السلام والأمن الدوليين. وتستخدم الأسلحة الكيميائية في انتهاك صارخ للحظر العالمي وبما يهدد بتقويض القواعد القائمة لمكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، ترى بلدان الشمال الأوروبي أن التركيز القوي لخطة الأمين العام لنزع السلاح على عدم الانتشار والأسلحة الكيميائية والبيولوجية يأتي في وقته تماما.

الظروف لتلك الأسلحة، لأنه يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولذلك، تعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل وبشكل فعلي جميع المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن جميع الدول الأعضاء في الرابطة أطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعترف الرابطة بأن الاتفاقية لا تزال تشكل أحد أنجح صكوك نزع السلاح في حظرها الكامل لفئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، بما يتفق بدقة مع القانون الدولي. وتأخذ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التزاماتها الدولية على محمل الجد في هذا الصدد. وتعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من بذل جهوده لتعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية وتعزيز الدعم الدولي بغية مساعدة جميع الضحايا الذين يعانون من آثار الأسلحة الكيميائية. وتثني رابطة أمم جنوب شرق آسيا على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لما تبذله من جهود لا تكل لدعم تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص بالتقدم المحرز في القضاء على المخزونات الكيميائية منذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧.

إن الدول الأعضاء في الرابطة أطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونقر بأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تمثل عنصرا حاسما في الإطار القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ولذلك تعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأكيد دعمها لجهود المجتمع الدولي لمنع الإرهابيين والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل هذه ووسائل توزيعها من خلال تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات. وتعترف رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتهديدات والأخطار المتعلقة بوجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية،

وفي الوقت المحدد ودون تأخير. وفي الوقت نفسه، تواصل بلدان الشمال الأوروبي مشاركتها في الحد من تهديدات الأسلحة البيولوجية في إطار آلية التحقيق التابعة للأمين العام و "الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل" وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و "برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي".

أخيرا، نود أن نتطرق إلى مسألة القذائف التسيارية. إن برامج القذائف التسيارية يمكن أن تزعزع الاستقرار بشدة، لا سيما في المناطق التي يسودها التوتر. وضبط النفس أمر جوهري. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتجارب القذائف التسيارية يمكن أن يؤدي إلى حسابات خاطئة ذات آثار مدمرة. ولهذا السبب، تؤيد بلدان الشمال الأوروبي مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتدعو جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وستكون النسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على بوابة PaperSmart.

السيد فونغكساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - إندونيسيا وبيروني دار السلام وتايلند وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار، وبلدي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

رحبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بخطة الأمين العام لنزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق بضمان احترام المعايير المناهضة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي تهم مصالح البشرية جمعاء. وبالنظر إلى أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، سواء تم تفجيرها عن قصد أو بغير قصد، يمكن أن تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وتؤدي إلى تدمير للممتلكات وإلى ضرر كبير للبيئة، تدين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأشد العبارات الممكنة استخدام أي طرف تحت أي ظرف من

القصوى لنزع السلاح النووي، إلا أننا حتى الآن لم نر تقدماً ملموساً بشأن نزع الأسلحة النووية وحظرها على النحو الذي تم تحقيقه بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد قامت المجموعة العربية بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل، كما تستمر المجموعة العربية في دعم معاهدي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والعمل على تحقيق أهدافهما، فضلاً عن إدانة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف وتحت أي ظرف.

وتؤكد المجموعة أن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، سيسهم في تحقيق عالمية المعاهدة، وبناء الثقة إلى جانب تحقيق الأمن الإقليمي والدولي، وتعزيز مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث أن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم لأي من المعاهدات الثلاث ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. إن لفشل مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها المجموعة العربية، وحركة عدم الانحياز، آثاراً سلبية تتمثل في استمرار حالة الجمود الحالي في جهود إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، رغم أن نتائج المؤتمرات السابقة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، تضمنت اتخاذ تدابير عملية بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة، وترتبط هذه الركائز بتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

لقد وافقت الدول العربية في قرار شجاع ينبع من حسن النوايا على توسيع نطاق إجراءات ضبط التسليح في المنطقة، ليشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلى جانب الأسلحة النووية، لدحض ذرائع التمسك بالأسلحة النووية من جانب طرف واحد في المنطقة كوسيلة للدفع، بحيث تكون منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي يتم التوصل إلى معاهدة لإخلائها ليس فقط من الأسلحة النووية، كما هو الحال في المعاهدات الإقليمية القائمة في مناطق أخرى، بل ومن أسلحة

وتدعو إلى التقيد العالمي بالصكوك القانونية الدولية السارية التي تحظر هذه الأسلحة. وفي ذلك الصدد، فإننا نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمعاهدات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة أيضاً بتحسين قدرتها الإقليمية على معالجة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وقد أعلن وزراء دفاع الرابطة في اجتماعهم الثاني عشر، الذي عقد في سنغافورة العام الماضي، عن إنشاء شبكة الرابطة لخبراء الدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي، لتبادل أفضل الممارسات وإجراء اتصالات سريعة أثناء الأزمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. علاوة على ذلك، اعتمد وزراء دفاع الرابطة ووقعوا، خلال اجتماعهم الثالث عشر المعقد في تايلند في شهر تموز/يوليه، إعلاناً مشتركاً بشأن الأمن المستدام.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم الرابطة لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن أشدد على أهمية تعزيز الدعم الدولي المقدم للدول الأطراف التي تحتاج إلى المساعدة في بناء قدراتها الوطنية على تنفيذ المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفقاً للقانونين الوطني والدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد حسن (مصر): تؤكد المجموعة العربية تضامنها مع البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وتتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي الثابت بشأن التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء الأولوية اللازمة، لقضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

ومن المهم أيضاً التذكير بأن أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمواضيع نزع السلاح، حددت بشكل واضح وبتوافق الآراء أولويات نزع السلاح، حيث أقرت منح الأولوية

الأسلحة الكيميائية. ونود أن نذكر اللجنة بأن شراكتنا تأسست في ٢٣ كانون الثاني/يناير من العام الماضي لتعزيز تعاوننا وحماية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد انضمت إليها حتى الآن أربعون دولة من جميع المناطق الجغرافية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد عمل خبراءنا معا في عدة مناسبات وسيجتمعون مرة أخرى في باريس يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيواصل خبراء من مختلف بلداننا العمل على تنفيذ الأنشطة العملية والزخيرة بالمعلومات التي تزيد الوعي.

وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، دعا أعضاء الشراكة إلى اعتماد الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف العام الماضي للقرار المعنون "التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية" وأيدوه. ونشيد بتصميم الدول الأطراف على مساعدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مهمتها المتمثلة في وضع ترتيبات لتحديد هوية الجناة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ونرحب بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على نتيجة أخرى لذلك القرار، وهي تنفيذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لترتيباتها للحفظ على الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ والإذن بتبادل المعلومات معها. وفيما يتعلق بالتحقيق، نرحب بالتقرير الذي نشر في تموز/يوليه وبقرار إضافي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر عن أساليب عمل الفريق وأدواته ونشجب التشكيك الذي لا أساس له في شرعية الولاية التي بموجبها وُجّهت الأمانة العامة إلى إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية.

وكذلك ندين عدم التعاون الذي واجهه فريق التحقيق وتحديد الهوية. وندين رفض سورية السماح لرئيس الفريق بالوصول إلى أراضيها والحصول على المعلومات السرية المتعلقة ببرامجها

الدمار الشامل كافة. وتدعو المجموعة العربية إلى ضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي، وبذل المزيد من الجهود نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية أهمية المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا لمقرر الجمعية العامة رقم ٥٤٦/٧٣، وتحت الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر كافة إلى المشاركة فيه بحسن النوايا، بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نحن، الدول المشاركة في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، متحدون في رغبتنا في الحفاظ على المعايير والقواعد الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إننا مصممون على مواصلة مكافحة العودة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، ومنع إفلات من يلجأون إلى استخدام هذه الأسلحة أو يسهمون في تطويرها من العقاب.

ونعيد تأكيد دعمنا القوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدعو الدول الأربع المتبقية التي ليست أطرافا في الاتفاقية إلى الانضمام إليها من دون إبطاء. ونعيد التأكيد كذلك على ثقتنا الكاملة في نزاهة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنتها وقدرتها على تنفيذ القرارات التي اتخذتها الدول الأطراف والمهام الموكلة إليها. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على وثيقة ختامية خلال المؤتمر الرابع لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا نعيد تأكيد التزامنا القوي بالعمل معا داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل عالم خال من

يظل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون منع الإفلات من العقاب وعودة ظهور الأسلحة الكيميائية في صميم مساعيها خلال هذه الدورة للجنة الأولى. وسيولي الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا لهذه المسألة بوصفه مؤيدا للإجراء ٩ من جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح. فأي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف ومن جانب أي كان، سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول، أمر غير مقبول وينتهك القانون الدولي والقواعد الدولية. ويجب مساءلة المسؤولين عن استخدامها.

ونحث الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها كاملة كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإعلان الأسلحة الكيميائية التي لا تزال بحوزتها وتدمير برنامجها للأسلحة الكيميائية بشكل كامل لا رجعة فيه. إننا نشدد على ثقتنا الكاملة في العمل المهني والمحايد والموضوعي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرحب بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع له ونشيد بالأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على ما أحرز من تقدم حتى الآن. كما يشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في أعمال الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، ولديه نظام جزاءات مكرس لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعما كبيرا لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع تبرعات بلغت ٥٧ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٤. ومرة أخرى ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية - إسرائيل وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان ومصر - إلى الانضمام إليها من دون مزيد من التأخير.

ولا تزال الحالة المالية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك

الكيميائي العسكري. ونلاحظ مع القلق النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في اللطامنة وسراقب ودوما. ونرى أن من المرجح جدا أن تكون القوات المسلحة السورية مسؤولة عن تلك الهجمات، نظرا لاستخدامها السابق للأسلحة الكيميائية، من بين أمور أخرى. وندين استخدام الروايات الإخبارية الكاذبة والملفقة وغيرها من الأدوات في الحملات الرامية إلى تعمد اختلاق معلومات مضللة عن استخدام الأسلحة الكيميائية وتجنب الإسناد والمساءلة.

وما زلنا ندين استخدام عامل أعصاب في المملكة المتحدة في سألزبري في ٤ آذار/مارس من العام الماضي، والتعرض العرضي له في أمسيري في ٣٠ حزيران/يونيه من العام الماضي، ما أسفر عن مقتل فرد واحد، وخلف عدة أشخاص آخرين في حالة حرجة وهدد سلامة الجمهور على نطاق أوسع. ونشاط المملكة المتحدة تحليلها بأنه من المرجح جدا أن تكون روسيا مسؤولة عن الهجوم وأنه لا يوجد تفسير بديل معقول.

وندعو إلى توسيع الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا من أجل توجيه رسالة واضحة بشأن رفضنا المشترك لقبول إفلات أي شخص من العقاب، والتزامنا بوضع حد لاستخدام تلك الأسلحة. وسيكون بياني الكامل متاحا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كمبين (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

المتصلة بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل أو القذائف التسيارية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مدونة لاهاي لقواعد السلوك تأييدا قويا. ندعو جميع الدول، وخاصة الحائزة لعدد كبير من القذائف التسيارية أو لديها أنشطة لإطلاق المركبات الفضائية، إلى التقيد بالمدونة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا بقوة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف وغيره من نظم مراقبة الصادرات. وستتاح النسخة الكاملة من هذا البيان على شبكة الإنترنت.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تمثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تهديدا خطيرا للأمن الدولي والبشري. ومن الضروري تأييد الحظر العالمي على هذه الأسلحة وأن تنضم جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، دون تأخير. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تلتزم جميع الدول بالقواعد وأن تمتثل امتثالا تاما لأحكام الاتفاقيتين.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، واجه الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية تحديات بسبب تكرار حالات استخدامها. وتدين سويسرا بأشد العبارات الممكنة جميع الاستخدامات للأسلحة الكيميائية، وتؤكد مرة أخرى أن استخدامها محظور في جميع الظروف. ونشدد على عدم التسامح مع انتهاكات حظر الأسلحة الكيميائية ويجب إجراء تحقيق شامل فيها مع اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة مساءلة مرتكبيها والامتنال للاتفاقية.

وأيدت الحكومة السويسرية إنشاء آلية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد مصدر استخدام الأسلحة الكيميائية والتعرف على مرتكبيها. ونرحب بالتقدم المحرز في إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية. ويجب أن نواصل دعم المنظمة سياسيا وماليا لضمان فعالية الفريق. تؤيد سويسرا تماما

الأسلحة محفوفة بالمخاطر إلى أقصى الحدود. ونحث مرة أخرى جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية. ونعيد تأكيد دعمنا القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، القاعدة العالمية لمكافحة الأسلحة البيولوجية، ونود أن نشير إلى الجهود الطويلة الأمد التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز تلك الاتفاقية الهامة. وقد استثمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا في تحسين القدرات التشغيلية لآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونشدد على الأهمية الرئيسية المستمرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقرارات المتابعة التي اتخذها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية كفالة امتثال إيران لأحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي ينص على أنه ينبغي لإيران ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل للقذائف التسيارية.

إن عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وتنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن توقف فوراً جميع عمليات الإطلاق التي تقوم بها وإلى أن تمتثل بالكامل لجميع التزاماتها وتعهداتها الدولية. ويذكر لاتحاد الأوروبي بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ القيود التي تستهدف الأنشطة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وينبغي لها أن تبذل قصارى جهدها لكبح انتشار السلع والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في هذه المناقشة المواضيعية، تولي بولندا تقليديا اهتماما كبيرا للمسائل المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وما زلنا ملتزمين بالمهمة الأساسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسنواصل دعم جهودها. يواجه الأساس الذي تقوم عليه اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية، تحديات من جراء تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، مما يثير شكوكا في نزاهة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومستقبلها. لقد تم الإخلال بتوافق الآراء في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما زلنا قاصرين عن إعادة بنائه. وقد أكد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية في العام الماضي ذلك الفهم. وعلى الرغم من المشاورات الواسعة النطاق وأفضل الجهود المبذولة، لم تتمكن المنظمة من إجراء تقييم موحد لأنشطتها في السنوات الأخيرة وفق توجيه لا لبس فيه لتطويرها. ولا يمكن أن تكون تلك البيئة السلبية ذريعة للتقاعس عن العمل. ويجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على أداء مهامها الأساسية، فضلا عن التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة. ولذلك السبب، تؤيد بولندا الجهود التي تبذلها المنظمة لتنفيذ القرار الشامل الصادر في حزيران/يونيه من العام الماضي بشأن التصدي للتهديد الذي يشكله استخدام الأسلحة الكيميائية. وسيبعث ذلك برسالة إلى أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية مفادها أنه لا مجال للتسامح مع أفعالهم المرفوضة هذه وأنهم سوف يساءلون عنها.

وفي ذلك السياق الصعب ستقدم بولندا، مثلما فعلت في الأعوام السابقة، مشروع القرار A/C.1/74/L.10 المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة

ولاية فريق التحقيق وتحديد الهوية، وليس لديها أدنى شك في قانونيته وشرعيته. وقد أثبت تبرعنا المالي للفريق في وقت سابق من هذا العام، دعمنا في ذلك الصدد. وقدما الدعم المالي أيضا للعملية التي أنشئت لاستخلاص الدروس المستفادة من المرحلة الثانية من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ونود أن نؤكد مجددا ثقة سويسرا الكاملة في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستنتاجاتها. وقد دأبت المنظمة على أداء مهامها بطريقة مهنية ومحيدة وفي التزام كامل لولايتها، سواء في سياق بعثة تقصي الحقائق أو فريق تقييم الإعلانات أو آلية التحقيق المشتركة.

ويجب أن تواصل اتفاقية الأسلحة الكيميائية دورها في سياق متطور وفي ضوء التطورات التكنولوجية. لذلك الغرض، ترى سويسرا أنه يجب علينا أن نعالج مسألة استخدام المواد الكيميائية التي تؤثر بواسطة الهباء الجوي على الجهاز العصبي المركزي لأغراض إنفاذ القانون. ويخشى عدد متزايد من الدول الأطراف من أن يؤدي استمرار العجز عن اتخاذ الإجراءات بشأن هذه المسألة الهامة إلى تقويض هدف الاتفاقية وغرضها. وبعد أكثر من عقد من جهود التوعية وثلاثة مؤتمرات استعراضية عجزت عن التوصل إلى اتفاق على معالجة هذه المسألة، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات من جانب هيئات صنع القرار التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولذلك بادرت أستراليا والولايات المتحدة وسويسرا بعملية تهدف إلى التوصل إلى مقرر معبر عن شواغلنا، فضلا عن التمكين من إجراء مناقشة معنية بالسياسات العامة.

ويمكن الاطلاع على النسخة الكاملة من بيان سويسرا، الذي يحدد أيضا سبل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الموقع الشبكي الموفر للورق PaperSmart.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا ليعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.10.

حظر الأسلحة الكيميائية، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر، تتيح فرصة نادرة وهامة لإضافة فصائل نوفيتشوك الكيميائية إلى مرفق اتفاقية الأسلحة الكيميائية المتعلق بالمواد الكيميائية. ولا تستخدم هذه العوامل إلا لتسبب الأذى أو القتل كما رأينا في مدينتي ساليسبري وأميسبري في المملكة المتحدة. ندعو جميع الدول إلى دعم تلك المبادرة.

وقد حان الوقت أيضا لاتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للتهديد الذي تسببه المواد الكيميائية المؤثرة على الجهاز العصبي المركزي مثل الفنتانيل. وقدمت أربع وعشرون دولة، بما فيها الولايات المتحدة، مشروع مقرر من شأنه أن يوضح أن استخدام المواد الكيميائية التي تؤثر بواسطة الهباء الجوي على الجهاز العصبي المركزي لا يتسق مع أغراض إنفاذ القانون بوصفه "أغراضا غير محظورة". ندعو جميع الدول إلى تأييد تلك المبادرة. ولا يمكننا، بصفتنا دولا أطرافا، أن نوافق على عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بل يجب علينا الإعراب عن هذه الشواغل والتصدي لها وفقا لذلك.

وبالرغم من أن التحديات الأخرى التي تواجه عدم الانتشار ونزع السلاح أقل حجما إلا أنها لا تزال خطيرة أيضا. وهناك خطوات عملية يمكن اتخاذها الآن لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو يحظى بتأييد واسع النطاق. ولكن لا تزال هناك قلة من الدول الأطراف تعرقل مرارا اتخاذ إجراء كهذا، وتلح على أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو العودة إلى المفاوضات على بروتوكول للاتفاقية. وكان بوسعنا أن نعزز تنفيذ الاتفاقية وأن نكفل تقديم المساعدة الفورية والفعالة في حالة نشر تلك المواد عمدا، فضلا عن تحسين التعاون الدولي. ولكننا لا نفعل ذلك. وتدعو الولايات المتحدة أولئك الذين يعرقلون إحراز التقدم للانضمام إلى الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه التدابير. والذين يواصلون الدعوة إلى وضع صك قانوني جديد لهم الحق في القيام بذلك، ولكن ينبغي ألا

الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة". ويتمثل هدفه الرئيسي في تقديم الدعم القوي والواضح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من قبل المجتمع الدولي. وأجرت بولندا عملية مفتوحة وشاملة وشفافة في ذلك الصدد في لاهاي ونيويورك، ونشكر جميع الوفود على مشاركتها. وفي هذا العام، تعين علينا مرة أخرى التصدي لآراء متباينة تباينا جوهريا وتتسم بالتناقض ويستبعد بعضها بعضا. وقد بذلت بولندا، بصفتها المقدم الوحيد لمشروع القرار، قصارى جهدها لتقديم نص واقعي وآني. وفكرنا، بناء على عمل المنظمة، بطريقة متوازنة في المسائل ذات الأهمية الحاسمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكننا ظللنا صريحين أيضا فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية للاتفاقية. وتأمل بولندا أن تعتمد اللجنة نص مشروع القرار.

وستتاح النسخة الكاملة لبيان بلدنا على الموقع الشبكي PaperSmart.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال تحدي الحفاظ على القاعدة الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية مهمة شاقة، مع كل ادعاء جديد وهجوم بغیض وقتل طائش للشعب السوري من قبل نظام الأسد. وفي الشهر الماضي، أكد وزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو، أن حكومة بلدنا تعلم أن النظام قد استخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في هجوم وقع في ١٩ أيار/مايو في محافظة اللاذقية في سوريا. ومن الضروري أن يناهض المجتمع الدولي استخدام الأسلحة الكيميائية أو أن يخاطر بتطبيعها.

ولذلك السبب على وجه التحديد، فإن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمه لا يزالان جزءا حيويا من الحفاظ على القاعدة العالمية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ولا يزالان يوفران المحفل المناسب للتصدي للتهديدات والتحديات في المستقبل. وعليه، فإن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التابع لمنظمة

بانضمام تنزانيا، التي أودعت صك تصديقها في لندن في ١٤ آب/أغسطس، وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها. ويجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. ورحبت المملكة المتحدة بالاتفاق الذي توصل إليه اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٨ بشأن التدابير الرامية إلى تخفيف الأزمة المالية للاتفاقية وتوفير الاستقرار لوحدة دعم التنفيذ. وتدعو المملكة المتحدة أيضا إلى زيادة التعاون الدولي لبناء وإدامة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فهي الأداة الدولية الوحيدة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة البيولوجية.

وأخيرا، تشيد المملكة المتحدة بالدور المركزي الذي يضطلع به قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في منع وقوع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها في أيدي جهات من غير الدول، بما فيها الإرهابيون. وكان اتخاذ القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) أهم تنقيح لعمل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على مدى تاريخه البالغ حاليا حوالي ١٥ سنة ومثالا طيبا على توافق آراء المجلس بشأن قضايا عدم الانتشار. ولا بد لنا من مواصلة تعزيز تنفيذها الفعال إذا أردنا التصدي للتهديد المستمر الذي تشكله الجهات من غير الدول، بما فيها الإرهابيون.

السيد حسن (مصر): أدلي الآن بنسخة مختصرة من بيان وفد بلدي تحت هذا البند وسوف نقوم بتقديم النسخة الكاملة.

لقد أكدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الأولية القصى لنزع السلاح النووي. وبعد التوصل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ خطوة تاريخية فيما يخص المساواة بين الأسلحة النووية - التي تعد أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تعارضا مع أبسط المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني - وبين أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإرساء قاعدة عرفية هامة في القانون الدولي.

يشلوا اتفاقية الأسلحة البيولوجية بعد الآن. والتحدي الرئيسي الآخر الذي يواجه اتفاقية الأسلحة البيولوجية هو حالتها المالية الهشة. وقد ساعدت التدابير المتخذة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ولكن الحل الدائم الوحيد هو أن تسدد الدول الأطراف اشتراكاتها المالية في حينها وبالكامل. وينبغي لمن هم متأخرون في السداد القيام بتسوية ديونهم دون إبطاء، وينبغي للقادرين ماليا أن ينظروا في تقديم تبرعات إلى صندوق رأس المال المتداول الجديد.

السيد غورمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا يزال الحظر الكامل المفروض على إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ركيزة أساسية من ركائز القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. وحقيقة استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية تدل على أن البعض لا يزال مستعدا للاستخفاف بقواعد السلوك المتحضر. ونحن ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية والبيولوجية على حد سواء. ويجب علينا جميعا أن نثابر في السعي إلى إحالة تلك الأسلحة البشعة لتصبح تاريخا. ولضمان المساءلة وردع الاستخدام في المستقبل، من الحيوي تحديد هوية مرتكبي هجمات الأسلحة الكيميائية. غير أن روسيا تواصل الحيلولة دون اتخاذ إجراء في مجلس الأمن للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ومحاسبة المسؤولين عنه. إن التصويت القوي في العام الماضي لتمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يؤكد تصميم المجتمع الدولي على تعزيز هذه القاعدة. ونحث جميع الدول على التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية في إطار مسؤولياتها بوصفها دولا موقعة وعلى المساعدة في تعزيز قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المكلفة بحماية تلك الاتفاقية الهامة.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية هي حجر الزاوية للحظر الدولي المفروض على الأسلحة البيولوجية. ونرحب

ونذكر تلك الدول بأن المبادئ الإنسانية لا تتجزأ وبأن أمن بعض الدول ليس أكثر أهمية من أمن دول أخرى، حيث أن جميع الدول متساوية في الحقوق وفي السيادة. وننصح تلك الدول بمراجعة مواقفها التي لا تعبر سوى عن ازدواجية واضحة في المعايير.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن الاتفاقيتين اللتين تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، هما من الركائز الهامة للهيكل الأمني الدولي. فقد أسهمت بصورة كبيرة في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل بحظرهما بصورة شاملة لفئتين كاملتين من أسلحة الدمار الشامل.

ونقدر إسهام اتفاقية الأسلحة البيولوجية في الأمن العالمي، وما تنطوي عليه من إمكانية تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. وتعتقد باكستان أن أنجع طريقة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي إبرام بروتوكول ملزم قانوناً يغطي جميع مواد الاتفاقية ويشمل آلية تحقق متعددة الأطراف. ودون المساس بالأولوية التي نوليها لإبرام هذا البروتوكول، سنواصل العمل بصورة بناءة مع مجتمع اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستكشاف سبل تحقيق التقدم حيثما أمكن التوصل إلى توافق في الآراء. نحن نشارك بنشاط في اجتماعاتها، بما في ذلك خلال البرنامج الحالي لما بين الدورات. وقد تشرفت باكستان هذا العام برئاسة اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعني بالمساعدة والتأهب والاستجابة. وترى باكستان في آلية الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أداة تنفيذية هامة للتحقيق. لكن لا يمكن أن تشكل هذه الآلية ولا التدابير الطوعية لبناء الثقة بديلاً عن الحاجة إلى نظام تحقق خاص بالاتفاقية.

ولا تزال باكستان ملتزمة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وتواصل المشاركة بشكل نشط وبناء في أعمال منظمة حظر

وبالرغم مما تتسم به منطقة الشرق الأوسط من توتر وعدم استقرار مزمنين وما عانت منه مصر من حروب متتالية اضطرت لحوضها على مدار أكثر من أربعة عقود، فقد أبدت مصر حسن نواياها وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونفذت جميع الالتزامات التي تفرضها هذه المعاهدة. كما انضمت لتوافق الآراء في عام ١٩٩٥ على مقرر التمديد اللائحة للمعاهدة، بناء على أن صفقة التمديد تضمنت قراراً لم ينفذ حتى الآن حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وتطالب مصر بسرعة اتخاذ خطوات عملية تتسم بالجدية لتعديل هذا الخلل الأمني الخطير في الشرق الأوسط، بسبب استمرار طرف واحد في عرقلة جهود إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. وتعد المشاركة الجادة بحسن نوايا في مؤتمر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، أولى هذه الخطوات التي طال انتظارها.

تعارض مصر استخدام كافة أسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف وتحت أي ظرف، وقد قامت مصر بإثبات مصداقية مواقفها دوماً في هذا الشأن. ونود مجدداً أن نبرز التناقض في مواقف بعض الدول التي تطالب بتحقيق عالمية اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، وتطالب دولا محددة بالاسم بالانضمام إليهما، في الوقت الذي تتغاضى فيه تلك الدول عن مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتبدي تردداً تجاه دعم مؤتمر إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بذريعة أن الظروف الأمنية والسياسية في المنطقة غير مواتية. بل إن العديد من تلك الدول تمتلك هي نفسها أسلحة نووية أو تنضوي تحت مظلة حماية نووية وتزعم أن الظروف الدولية غير مواتية لتحقيق تقدم بشأن التخلص من الأسلحة النووية.

النظم الدولية ذات الصلة، بما في ذلك نظام فريق أستراليا. وسيتم نشر النص الكامل لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما كاملا باتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، التي تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال حراسة المواد الحساسة، لا سيما لمنع حصول الشبكات الإرهابية عليها، وتنفيذ ضوابط فعالة على الصادرات، من ضمن التحديات الرئيسية. وتشير تلك التحديات إلى ضرورة التنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هاتين الاتفاقيتين إلى التصديق عليهما أو الانضمام إليهما دون تأخير أو شروط.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما راسخا بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونؤكد من جديد أهمية كفاءة الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن إنفاذ حظر الأسلحة الكيميائية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار الكيميائي، وهو أمر أساسي للسلم والأمن الدوليين. ويساورنا قلق عميق إزاء تكرار حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. إننا ندين استخدامها بأشد العبارات الممكنة من جانب أي شخص وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن نرد على ذلك الاتجاه المثير للجزع، كما أكد الأمين العام في برنامجه لنزع السلاح، بكفالة المساءلة ومواصلة اتخاذ موقف واضح ضد الإفلات من العقاب على هذه الجرائم البشعة.

الأسلحة الكيميائية. ونؤمن إيماننا راسخا بالحفاظ على فعالية وموضوعية ومصدقية نظامها للتحقق. يجب تفادي حدوث تشويهاً في ولاية المنظمة قد تجعلها عرضة للمناورات السياسية. ونأمل أن تتم استعادة ممارسة علمية صنع القرار بتوافق الآراء بشأن المسائل ذات الصلة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في كل من الجمعية العامة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتدين باكستان بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب تحديد هوية المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال وإخضاعهم للمساءلة. ويجب ممارسة دور المنظمة في التعامل مع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية بما يتماشى بدقة مع الاتفاقية، التي تحدد دور الأمانة الفنية بشكل لا لبس فيه. إن توسيع نطاق اختصاص الأمانة ليشمل إسناد المسؤولية يتعارض مع الطابع الفني لعملها. والأمر متروك للدول الأطراف للنظر في مسائل إسناد المسؤولية في ضوء النتائج التقنية التي تتوصل إليها الأمانة العامة. وينبغي تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكي تعالج التحديات الجارية والمقبلة، ولكن في حدود الاتفاقية، مع إعطاء الأولوية للتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية المعلنة والمهجورة على حد سواء.

وإلى جانب تهديد الدول باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يجب أيضا التصدي بفعالية لاستخدامها من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وتوفر التقارير الشاملة التي تقدمها باكستان إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) نموذجا مفصلا لسلسلة التدابير التي اتخذها بلدي في هذا الصدد، بما في ذلك الإجراءات والآليات والتشريعات، جنبا إلى جنب مع تفاصيل إنفاذها. وقد أنشأت باكستان أيضا، بوصفها شريكا رئيسيا في الجهود العالمية لعدم الانتشار، نظاما وطنيا مفصلا لمراقبة الصادرات تمت مواءمته مع

وعلوم الحياة رصدًا دقيقًا بالنظر إلى إمكانات استخدامها استخدامًا مزدوجًا. تلك كانت النتيجة الرئيسية لمؤتمر وزاري عقد في برلين في آذار/مارس، بعنوان "اغتنام التكنولوجيا: إعادة النظر في تحديد الأسلحة". ونتيجة لذلك، أخذت ألمانيا بالاقتراحات السابقة للآخرين واقترحت إنشاء محفل استشاري للخبراء العلميين والتكنولوجيين تحت رعاية اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أنجح اتفاقية لنزع السلاح في العالم، ولكنها تتعرض للضغط. فالخطر العالمي على استخدام الأسلحة الكيميائية قد انتهكته سورية مرات عديدة وبشكل صارخ، وكذلك انتهك من خلال محاولات إيذاء المدنيين في المملكة المتحدة. ولا يمكن أن يمر هذا دون عواقب. وعلينا أن ننفذ القواعد التي وضعناها لأنفسنا، والتي تشمل تحديد من ينتهكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. ولا يمكن لأي حكومة أو مجموعة من الجهات الفاعلة من غير الدول أن تعول على الإفلات من العقاب عند استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك نؤيد بقوة الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية وندعو الدول إلى المشاركة بنشاط في ذلك التحالف. وكان قيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، وفقا لقرارات الدول الأطراف، خطوة هامة إلى الأمام. ونتطلع إلى تلقي التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية بحلول نهاية هذا العام.

ونود أن نعرب عن دعمنا المتواصل والقوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثاتها المتصلة بسورية على وجه الخصوص. ولا نزال ملتزمين التزامًا كاملاً بدعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للعمل مع سورية، ونحث سورية مرة أخرى على التعاون الكامل. وترحب ألمانيا بالحوار المنظم بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية

ولذلك تشارك إيطاليا بنشاط في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد رحبنا بالقرار الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وببدء عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، المنشأ داخل أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونؤكد من جديد أيضًا تأييدنا لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مواصلة التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونحث سورية على الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فريق تقييم الإعلان التابع للمنظمة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها، من أجل حل جميع المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

تكتسي اتفاقية الأسلحة البيولوجية أهمية قصوى، وكذلك الحاجة إلى تعزيز الهيكل الدولي الذي ينظم الأسلحة البيولوجية. وتعمل الاتفاقية في بيئة متغيرة للغاية تتسم بتطورات علمية وتكنولوجية سريعة. ولذلك فمن الضروري تزويدها بالأدوات والإجراءات اللازمة للاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات والتحديات الناشئة.

وأخيرًا، لا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق إزاء تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما الشبكات الإرهابية.

السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تأييدًا تامًا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا تزال اتفاقية الأسلحة البيولوجية ركيزة رئيسية للهيكل الدولي لأسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وينبغي رصد التطورات السريعة في ميادين التكنولوجيا الأحيائية

وتعلق الهند أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها أول معاهدة لنزع السلاح تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتلتزم الهند بتحسين فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيز تنفيذها. وقد أدى عدم وجود بروتوكول شامل لتعزيز تنفيذ جميع جوانب اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى خلق ثغرة في تنفيذها الفعال. وبينما تُسلّم الهند بعدم وجود توافق في الآراء حيال بدء المفاوضات بشأن بروتوكول ملزم قانوناً في الوقت الحاضر، فهي تؤمن إيماناً راسخاً بأن استدامة الاتفاقية في الأجل الطويل ينبغي أن تكون متجذرة في تدابير ملزمة قانوناً، مع إظهار الدول الأطراف ثقة جماعية في الاتفاقية. ونعتقد أن عملية ما بين الدورات، التي أنشأها اجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠١٧ برئاسة الهند، تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الاتفاقية. ونأمل أن يرسي العمل الموضوعي الذي تم القيام به خلال فترة ما بين الدورتين الأساس لنتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي التاسع في عام ٢٠٢١. ستكون النسخة الكاملة لبيان متاحة على بوابة PaperSmart.

السيدة رئيس (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الفلبين ملتزمة بثلاثة صكوك بشأن أسلحة الدمار الشامل، هي اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمكن أن يسهم التنفيذ الشامل لتلك الصكوك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن يشكل استجابة لدعوة الأمين العام في خطته لنزع السلاح إلى ربط نزع السلاح بالتنمية.

وتضطلع الفلبين بدور نشط في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن المهم ضمان الاستدامة المالية للاتفاقية والتداول خلال العملية التي تتخلل الدورات بشأن التدابير التي من شأنها

بشأن المسائل المعلقة. وقد حان الوقت لتعلن سورية بالكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية برمتها وتفككه في إطار التحقق الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ليعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.16.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين يمثل تحدياً أمنياً خطيراً للمجتمع الدولي. إن مشروع قرار الهند المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل" (A/C.1/74/L.16)، الذي اعتمد للمرة الأولى في عام ٢٠٠٢، لا يزال يحظى بتوافق الآراء ويحظى بتأييد متزايد في كل من اللجنة الأولى والجمعية العامة. وكما حدث في السنوات السابقة، فإننا نعرض مشروع القرار مرة أخرى هذا العام ونأمل أن يستمر في الحصول على تأييد قوي من جميع الدول الأعضاء.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية معاهدة فريدة من نوعها لنزع السلاح، إذ تنص على إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتضم الهند اليوم ثاني أكبر عدد من المرافق الكيميائية المعلن عنها في العالم، وهي من البلدان التي تخضع لأكثر عدد من عمليات التفتيش الصناعية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولديها سجل لا تشوبه شائبة في مجال التفتيش لأغراض التحقق. وبغية تحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومقاصدها، بات من المهم التصدي للتحديات الجديدة التي تظهر في بيئة عالمية دائمة التغير. وفي ذلك الصدد، يشاطر وفد بلدي القلق إزاء الادعاءات والحوادث المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم. وترى الهند أن جميع التحقيقات في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية ينبغي أن تجري بدقة وفقاً لأحكام الاتفاقية.

التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وندعو الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء لأن تحقيق العالمية أمر حاسم لنجاحهما.

السيد عمرو (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية صكان قانونيان دوليان حيويان لتوجيه الجهود المتعددة الأطراف في مجال الإزالة التامة لأنواع محددة من أسلحة الدمار الشامل. وهما توفران مبادئ توجيهية للمراقبة الدولية الصارمة والفعالة التي ستؤدي بدورها إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل.

وما زلنا نؤيد إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويساعد كل انضمام جديد في تعزيز القاعدة العالمية لمكافحة الأسلحة البيولوجية والتكسينية، مما يقلل من خطر انتشارها. ويضمن وضع وتنفيذ آليات تحقق فعالة ومنسقة اتباع أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بحيث يعمل النظام بكفاءة وشمولية.

وتفي كازاخستان بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبأحد متطلباته الرئيسية، ألا وهو، إنشاء نظام فعال لضوابط التصدير لنقل السلع والتكنولوجيات. وتتوافق المعايير التي وضعناها مع تلك المتطلبات الصارمة.

تعتبر كازاخستان أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع أحكامها التي تعالج الشواغل المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية تشكل أولوية قصوى. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير إنساني على الإطلاق، وبالتالي لا يمكن تبريره. ونؤكد من جديد ضرورة معالجة هذه المسألة في ضوء القانون الدولي بطريقة محايدة وشفافة. وينبغي ألا تستند الجهود الرامية إلى تعزيز الاتفاقية إلا إلى التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية حتى تحظى بقبول عالمي وواسع النطاق. وندعو البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب

المساعدة في تعزيز التعاون والتأهب والاستجابة والمساعدة على الصعيد الدولي وتحقيق المزيد من أوجه التآزر بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وتؤيد الفلبين جميع الجهود الرامية إلى تيسير تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، تلزم الفلبين بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية. واستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي طرف وأيا كانت الظروف أمر غير مقبول وهو يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وتؤيد الفلبين عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتفي حتى الآن بالتزاماتها. ونواصل العمل لسن قوانين محلية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبناء قدرتنا على التصدي لأي هجوم كيميائي من خلال إنشاء وحدات كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية إضافية وتدريب الموظفين وتوفير المعدات اللازمة. وتدرك الفلبين أهمية برامج بناء القدرات، ولا سيما بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تسهم في استعداد الفلبين للتصدي بسرعة وتقديم المساعدة المطلوبة عند مواجهة تهديد بالأسلحة الكيميائية أو الاستخدام الفعلي لها.

وتواصل الفلبين استضافة مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق آسيا، مما يدل على جدتنا في تحصين دفاعاتنا ضد الهجمات الإرهابية المحتملة في الفلبين والمنطقة. وننفذ أيضا خطة عمل وطنية كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية لبناء قدرتنا على منع المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتحضير لذلك والتصدي لهذه المخاطر.

وتشعر الفلبين بقلق عميق إزاء وجود وانتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا سيما الأسلحة البيولوجية والكيميائية،

ترساناته المعلنة المتبقية، إلى إكمال هذه العملية في أقرب وقت ممكن والقيام بذلك في إطار التحقق الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون التنفيذ السريع للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية، المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، كاملاً وفعالاً وغير تمييزي وأن يتحقق من خلال خطة عمل.

إن الطريقة الوحيدة الفعالة والمستدامة حقاً لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وضمان تنفيذها بصورة شاملة ومتوازنة هي من خلال اعتماد بروتوكول ملزم قانوناً يحظر هذه الأسلحة ويتضمن آلية للتحقق. ولولا المعارضة الشديدة من جانب الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، لكان لدينا الآن صك من هذا القبيل. ولا يزال التطبيق الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، المتعلقة بالتعاون الدولي للأغراض السلمية، أولوية معلقة وعاجلة. وترفض كوبا القيود والعراقيل التي تعوق أوسع عمليات تبادل ممكنة للأغراض السلمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، للمواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأنشطة الكيميائية والبيولوجية، تمثيلاً مع أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتطالب بالإزالة الفورية لهذه القيود والعراقيل. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحصار التجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

في الختام، نكرر التأكيد على أنه لا يمكن لأي تدبير يعتمد على مجلس الأمن أو أية مبادرة انتقائية وتمييزية تروج لها مجموعات من البلدان، خارج الإطار المتعدد الأطراف، تقويض الدور المركزي للجمعية العامة ومعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف ذات الصلة.

السيد ليوبولدينو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعيار الذهبي للنظم المتعددة الأطراف المعنية بأسلحة الدمار الشامل. فقد فرضت حظراً شاملاً وملزماً قانوناً وغير تمييزي، وهي مجهزة بآلية تحقق كاملة وفعالة. ولذلك، من المؤسف أن الحظر المنصوص عليه في الاتفاقية قد

الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية وإلى تدمير ترساناتها في الإطار الزمني المتفق عليه. كما ندعو جميع الدول التي ربما تمتلك أسلحة كيميائية إلى القضاء عليها والانضمام إلى الاتفاقية فوراً دون شروط مسبقة.

وبغية الإسهام في الجهود العالمية لعدم الانتشار، أنشأت كازاخستان نظاماً فعالاً لمراقبة الصادرات يستند إلى النظم الدولية، بما في ذلك نظام "فريق أستراليا". ونود أن نؤكد للمجتمع الدولي التزام بلدنا الكامل بضمان رفاه الناس وأمنهم وإيجاد عالم سلمي وتوفر الإرادة السياسية لديه وتكريس موارده، سواء في مجال الخبرة البشرية أو في مجالات أخرى، لتحقيق ذلك.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تعيد كوبا تأكيد تأييدها للحظر التام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل وإزالتها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، وهو الضمان المطلق الوحيد لمنع حيازة هذه الأسلحة واستخدامها. وبلدنا دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ويمتثل امتثالاً صارماً لأحكامهما. ولا تمتلك كوبا، ولا تعتزم امتلاك، أي نوع من أسلحة الدمار الشامل وترفض رفضاً قاطعاً استخدام هذه الأسلحة من جانب أي جهة تحت أي ظرف من الظروف.

ونأسف لأن المؤتمر الرابع لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد اختتم أعماله دون اعتماد تقرير نهائي. ونرفض أيضاً النهج الانتقائية والتمييزية وذات الدوافع السياسية حيال تنفيذ الاتفاقية وإنشاء آليات وإجراءات تتجاوز نطاق الاتفاقية وتغيّر الولاية التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإذا أردنا تحقيق أهداف ومبادئ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب أن نقضي على جميع فئات الأسلحة الكيميائية. وندعو الولايات المتحدة، البلد الوحيد الحائز لهذه الأسلحة الذي لم يكمل تدمير

الاستعراض التاسع المقرر عقده في عام ٢٠٢١. ونرى أن المناقشات في إطار برنامج ما بين الدورات ينبغي أن تهدف إلى وضع مجموعة من العناصر التفاوضية للمؤتمر الاستعراضي والتي تهدف تحديداً إلى تعزيز الإطار المؤسسي للاتفاقية من خلال إبرام صك ملزم قانوناً، يشتمل على نظام للتحقق. ونحن نشهد الآن إنجازات علمية وتكنولوجية في علوم الحياة بوتيرة سريعة، مما يزيد من خطر الاستخدامات الضارة أو العسكرية للعوامل البيولوجية. وهذا أمر مثير للقلق بصفة خاصة بالنظر إلى أن الأسلحة البيولوجية تخضع لأدنى قدر من الضوابط الرقابية مقارنة بغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نبدي تصميمًا على التصدي لتلك التهديدات بصورة استباقية ووقائية.

السيد دوم (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أشدد على النقاط التالية من منظورنا الوطني. وستُنشر النسخة الكاملة من هذا البيان على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

تتعقد دورة هذه السنة للجنة الأولى في أوقات صعبة للغاية، إذ نشهد تدهوراً كبيراً في البيئة الأمنية العالمية. ويظل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي وتهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يتعرض الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي يهدف إلى منع انتشار تلك الأسلحة للإنسانية، لخطر التفكك بشكل متزايد.

وتشعر سلوفاكيا، بوصفها مؤيداً قوياً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بقلق خاص إزاء تكرار حالات استخدام الأسلحة الكيميائية. ويساورنا قلق عميق أيضاً إزاء الجهود الرامية إلى تفويض العمل المحايد والمهني للغاية الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية، بما في ذلك من خلال التضليل الإعلامي والهجمات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، لا يزال موقف سلوفاكيا واضحاً وحازماً. إن أي استخدام

جرى تحديه في السنوات الأخيرة من خلال حالات متعددة لاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة، ولا سيما في النزاع في سورية. والبرازيل تدين بشدة وبصفة قطعية استخدام أي طرف للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف.

وتأسف البرازيل أيضاً لأن الخلافات السياسية بشأن الحاجة إلى زيادة توضيح استخدامات الأسلحة الكيميائية مؤخراً وتحقيق المساءلة عنها قد أدت إلى تآكل ثقافة توافق الآراء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما مجلسها التنفيذي. ونأمل أن يتسنى استعادة تلك الثقافة. وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لإنشاء فريق للتحقيق وتحديد الهوية داخل المنظمة، تؤكد البرازيل الحاجة إلى تحقيق النزاهة والتوازن وشمول الجميع وتوفير جميع المتطلبات الأساسية لإخضاع متهمكي اتفاقية الأسلحة الكيميائية للمساءلة الفعالة. ونتوقع من فريق التحقيق وتحديد الهوية ألا يكون مجرد تدبير للتصدي للتهديدات الحالية الناشئة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، بل أيضاً أداة فعالة لمنع عودة ظهور تطوير وإنتاج وتخزين المواد الكيميائية واستخدامها كأدوات للحرب.

وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن البرازيل تشجع مبادرات بناء القدرات والتعاون الدولي وتستفيد منها على حد سواء. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدنا أن يشير إلى إجراء تدريب في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه بشأن تقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية للمستجيبين الأوائل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اشتركت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة البرازيلية في تنظيم ذلك التدريب، وكان الهدف منه تعزيز المهارات التي اكتسبها الحاضرون من الدورات التدريبية الأساسية والمتقدمة التي عُقدت في بنما والأرجنتين في وقت سابق من هذا العام.

وتؤكد البرازيل مجدداً دعمها الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد تجاوزنا للتو منتصف الطريق نحو المؤتمر

إننا نتشاطر رأي العديد من الدول هنا بأن أسلحة الدمار الشامل لا مكان لها في أي مكان في عالمنا. ولا يفيد وجود تلك الأسلحة السلام والأمن الدوليين في شيء، بل إن خطر حصول جهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل يضيف بعدا خطيرا. ونعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية أدوات أساسية في جهود المجتمع الدولي الهادفة لإيجاد عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك الصكوك الدولية إلى الانضمام إليها واستكمال طابعها العالمي في أقرب فرصة ممكنة.

ويود وفد بلدي الإعراب عن تأييده المستمر لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتشكل الاتفاقية أحد العناصر الأساسية لهيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب أن نكفل تماما سلامتها وتطبيقها بصرامة. وتؤمن أيرلندا إيمانا راسخا بأن الإدانة الواسعة النطاق لأولئك الذين ينتهكون التزاماتهم بموجب الاتفاقية يجب أن تقابلها إجراءات، ويجب أن تنصدي للإفلات من العقاب. إن أيرلندا عضو في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، ونود أن نشيد بفرنسا لمواصلة قيادتها لهذه المبادرة الهامة. ونتطلع إلى مواصلة بذل جهودنا الجماعية لإنفاذ حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة.

ومنذ عام ١٩٧٢، أُرست اتفاقية الأسلحة البيولوجية حظرا لا لبس فيه على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. كما أنها أسهمت في زيادة فهمنا الجماعي وقدرتنا على الاستجابة للمخاطر المرتبطة بانتشار الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الاتفاقية موجودة في سياق علمي تغير كثيرا عن الافتراضات التي استند إليها النص الأصلي. وتتطلب الوتيرة السريعة للتطورات العلمية وطابع الاستخدام المزدوج للعوامل

للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول. وهو انتهاك للقانون الدولي ويجب إدانته من قبل الجميع بأشد العبارات الممكنة. ويجب إخضاع المسؤولين، سواء كانوا دولاً أو جهات من غير الدول، للمساءلة وأن يُقدموا للعدالة. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقية من جانب جميع الأطراف.

وترحب سلوفاكيا بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يعزز دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الإشراف على تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية. ونؤيد تأييدا تاما العمل الجاري الذي يقوم به فريق التحقيق وتحديد الهوية وندعو سورية إلى التعاون الكامل معه. وتواصل سلوفاكيا أيضا الوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة من خلال تقديم إسهامات ملموسة في شكل دورات تدريبية لمفتشي الأمانة الفنية والخبراء على المستوى الوطني من الدول الأعضاء في المنظمة، والتي عُقدت في مركز التدريب الوطني السلوفاكي بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في زيمبانسكي كوستوالي. ويسرنا أيضا أننا تمكنا من المساهمة بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ يورو في المختبر الجديد للمنظمة. وتشارك سلوفاكيا أيضا في الجهود التي تبذلها الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية وتدعم هذه الجهود.

تعتبر سلوفاكيا أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ركيزة هامة من ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. ويساورنا القلق إزاء المشاكل المالية المستمرة التي تواجه الاتفاقية بسبب تراكم المتأخرات وتأخر عدة دول أطراف في دفع الاشتراكات المقررة. ونحث جميع الدول التي لم تف بعد بالتزاماتها المالية على أن تفعل ذلك دون تأخير.

السيد غروم (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

وستُعقد الجلسة المقبلة للجنة غدا، الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في تمام الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وستواصل اللجنة نظرها في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وقبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الوفود بأن مكتب شؤون نزع السلاح سيعقد جلسة غير رسمية غدا، الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٣/٠٠، معلنا تأييد الرئيس المعين للاجتماع السابع المقرر عقده في عام ٢٠٢٠ من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في هذه القاعة، وذلك بعد تعليق مداولات اللجنة الأولى مباشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

البيولوجية والتكسينات منا أن نظل منفتحين للنظر في سبل تعزيز الاتفاقية.

ولا يزال تعزيز المجموعة الكاملة لنظم عدم الانتشار ومراقبة الصادرات يشكل أولوية. ويسر أيرلندا، بصفتها الرئيس المشارك المنتهية ولايته لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، تسليم ذلك الدور القيادي إلى نيوزيلندا خلال اجتماع عام ناجح نظم في أوكلاند في وقت سابق من هذا العام.

وستتاح نسخة أطول من هذا البيان على الموقع PaperSmart، والتي سنتناول فيها بمزيد من التفصيل الأولويات الرئيسية لأيرلندا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة.